Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.31/Rev.1
البند 13 من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/ كانون الأول 2001

تقرير مرحلي

عن اتفاقيات التعاون مع الحكومات الأعضاء

في الصندوق – البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة

Document #:228684
Library:DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا –	**الخلفية والتاريخ**	**1**
ثانيا –	**التقييم الشامل للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة**	**4**
	ألف – عام	4
	باء – التقييم: نتائج المشروعات كل على حدة	6
ثالثا –	**القانون الجديد للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والمرسوم الملكي**	**25**
رابعا –	**إطـــار العمـــل الاستراتيجي المقترح للصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة 2001–2011**	**27**
	ألف – الانتشار الجغرافي	28
	باء – المجموعة المستهدفة وتحديد الأهداف	28
	جيم – المشاركة والتمكين والملكية	29
	دال – نهج البرنامج المتكامل: القضايا الاجتماعية في مقابل القضايا الاقتصادية	29
	هاء – السكان والصحة الإنجابية	30
	واو – مرض الإيدز والروابط مع الفقر	30
خامسا –	**أسلوب العمل**	**30**
	ألف – تصميم المشروعات	31
	باء – الإشراف على البرامج والمشروعات	32
	جيم – الأدوات التشغيلية	33
	دال – تخصيص الموارد	35
	هاء – السعي إلى تحقيق الاستدامة	36
سادسا –	**شركاء البرنامج المشترك**	**37**
	ألف – صندوق الأمم المتحدة للسكان	37
	باء – منظمة الصحة العالمية	37
	جيم – الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر	37
	دال – المنظمات غير الحكومية	38
	هاء – معهد الطب الاستوائي	38
الملاحق		
الأول –	**المنح التي أقرت خلال المرحلة الأولى**	**39**
الثاني –	**المنح التي أقرت خلال المرحلة الثانية**	**40**
الثالث –	**قانون 1999 للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة**	**41**
الرابع –	**25 ابـــريل/نيســـان 2000– الأمـــر الملكي لتعزيز القانون الصادر في 9 فبراير/شباط 1999 لإنشاء الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة**	**48**

أولا – الخلفية والتاريخ

1 – استجابة للقلق الشديد الذي انتاب الرأي العام في بلجيكا بشأن الحجم الكبير للوفيات في أثيوبيا والبلدان الأفريقية الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر الناجم عن الجفاف الذي حدث في بداية الثمانينات، وتمشيا مع الالتزام المتزايد بقضايا البلدان المتخلفة النمو، أنشأ البرلمان البلجيكي، في أكتوبر/تشرين الأول 1983، الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من أجل العالم النامي ورصد مبلغا أوليا له من أجل مكافحة الجوع والفقر قيمته 10 مليارات فرنك بلجيكي (بما يعادل 280 مليون دولار أمريكي). وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة للمهمة المنوطة بالصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة توخى الصندوق أن تقوم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بدور رئيسي لما تتمتع به من خبرة ومعرفة لا غنى عنهما في هذا المجال. وطلبت الحكومة البلجيكية من أربع وكالات من وكالات الأمم المتحدة العمل على تنسيق جهودها "لضمان أن يبقى على قيد الحياة أولئك السكان المهددون بالمجاعة وسوء التغذية والتخلف في مناطق العالم الثالث التي تعاني من معدلات قصوى للوفيات نتيجة الأسباب المذكورة". كما حشدت بلجيكا أنشطة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من أجل أن تستحدث مع بلجيكا الأنشطة المتعددة القطاعات على أن تكون هي الجهة المانحة الوحيدة. وقد عين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوصفه الوكالة المنسقة الرائدة.

2 – وبذلك، فقد أنشئ البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة باعتباره القناة الرئيسية للمساعدة الإنمائية التي يقدمها الصندوق البلجيكي. وتمثلت المهمة المنوطة به لضمان أن يبقى على قيد الحياة أولئك السكان المهددون بالمجاعة وسوء التغذية والتخلف في أقاليم العالم النامي التي تعاني من معدلات قصوى للوفيات نتيجة لهذه الأسباب. ورغم أن من المسلم به أن أكبر عدد للفقراء في العالم يقع في آسيا، فإن انتشار هذه الظاهرة تبلغ أقصاها في القارة الأفريقية. وقد تقرر، لذلك، قصر نطاق أنشطة البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي على أفريقيا جنوب الصحراء.

3 – وكان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو أول مؤسسة تستجيب بصورة إيجابية للتحديات المطروحة على الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من خلال تكريس جهوده وجانب رئيسي من موارده، لاسيما موارده البشرية، في هذا المجال. ولم يدخر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أي جهد من أجل تشجيع مبادئ هذه المبادرة وحشد الترتيبات المؤسسية التي أثبتت جدارتها في الممارسة، ممهدا بذلك الطريق أمام الأنشطة المقبلة للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وكان استثمار ثراء الخبرة التشغيلية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو أكثر الوسائل فعالية للشروع في قيادة الأنشطة التي تركز على التصدي للفقر. وبالنظر إلى الصلة الوثيقة بين المواثيق التأسيسية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتضافر جهودهما فقد كان نصيب هذه الشراكة من المساهمات كبيرا. واستضيفت أمانة البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي في إدارة استراتيجية الموارد والسياسات في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

4 - وقد اضطلع شركاء آخرون للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بالدور الخاص بهم. وقد شملت الأنشطة السابقة للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة خمسة برامج اعتمدت على هدف واحد هو تحسين الأمن الغذائي والتغذوي الأسري، مستندة إلى ما حددته المؤسسات المتعاونة من نهج:

- البرنامج المشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالات الشريكة الأخرى: صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية؛
- برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الخاص بالبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، المرحلتان الأولى والثانية؛
- البرنامج المشترك مع المنظمات الدولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة؛
- برنامج المنظمات غير الحكومية؛
- البرنامج الثنائي، الذي يدار الآن من خلال التعاون التقني البلجيكي.

5 - وكرست المرحلة الأولى من البرنامج لتمويل المشروعات المقتصرة على الإمداد بالمياه والصحة التي ساهمت فيها بدرجة كبيرة مشروعات التنمية الزراعية والريفية الجارية التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عدد من البلدان الرئيسية. وخلال هذه الفترة، ساهمت 19 منحة تبلغ قيمتها الإجمالية 679.80 2 مليون فرنك بلجيكي (72.33 مليون دولار أمريكي تقريبا) في إنشاء مشروعات للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في إريتريا وأثيوبيا وكينيا وناميبيا ورواندا والصومال وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. .

6 - وكان عام 1995 علامة فارقة في تقييم الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة إذ شكل هذا العام نهاية المرحلة الأولى، وكما رأى توقيع الاتفاقية التكميلية: للمرحلة الثانية من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث بين بلجيكا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وخلال هذه المرحلة الثانية، قرر الصندوق البلجيكي الالتزام بتقديم مبلغ إجمالي سنويا يتراوح بين 300 و350 مليون فرنك بلجيكي (5-6 ملايين دولار أمريكي) للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي لفترة السنوات الخمس القادمة. وعززت الاتفاقية الثنائية بين قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل التنمية الزراعة والريفية ومنح الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من أجل التنمية الاجتماعية الفوائد الإضافية للدخول المتحققة من زيادة الإنتاج الزراعي، مترجمة إياها في شكل تحقيق للأمن الغذائي والتغذوي الأسري.

7 - وبغية البناء على أساس من الخبرات الإيجابية وتكرارها، عقدت حلقتا تدارس استراتيجيتان: الأولى في نيروبي (29-30 مايو/أيار 1996)، والثانية في روما (20-21 يونيو/حزيران 1996). وبدعوة كل الجهات الفاعلة للمشاركة في الحلقتين تمثل الهدف الأسمى في التوصية بمراجعة التوجهات الخاصة بالسياسات وأساليب العمل، بغية ترسيخ النموذج الإنمائي الناجح عند الانتقال إلى القرن المقبل. وبذلك، كانت نتيجة ممارسة نهج العمل التشاركي من القاعدة إلى القمة هو التوصل إلى وثيقة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، التي وضعت صياغتها النهائية في 1997.

8 – واتسمت المرحلة الثانية باتساع نطاق المناطق التي يستهدفها البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي بحيث يشمل ما وراء القرن الأفريقي الكبير لأفريقيا حتى إقليم البحيرات العظمى، وبلدان السهل الوسطى، وأنغولا. وقررت الدورة الثانية عشرة للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي (24 –25 يونيو/حزيران 1996) أنه ينبغي للبرنامج المشترك، بغية تعزيز ذخيرة مشروعاته، أن تشمل عملياته في المرحلة الثانية 12 بلدا ، هي: أنغولا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وأثيوبيا وكينيا ومالي ورواندا والصومال وتنزانيا وأوغندا. وحتى سبتمبر/أيلول 2001، كان عدد المنح التي تمت الموافقة عليها بموجب المرحلة الثانية 14 منحة (اثنتان في أنغولا، واثنتان في تشاد، واثنتان في كينيا، واثنتان في أوغندا، ومنحة واحدة في كل من بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا ومالي والصومال وجمهورية تنزانيا المتحدة). وبلغت القيمة الإجمالية للمنح 47.55 مليون دولار أمريكي.

9 – واستمر الهدف الأسمى وهو التركيز على التخفيف من وطأة الفقر من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي الأسري في إطار استمرار التنمية – الإصلاح. وقد عرف الأمن الغذائي والتغذوي الأسري على أنه إتاحة حصول الناس في كل الأوقات على أغذية كافية من أجل حياة نشطة وصحية. والواقع أن هذا المفهوم متعدد الأبعاد يشمل، من بين أشياء أخرى، الإنتاج، والتسويق، وسبل الوصول إلى الخدمات وتأمين الحقوق، والتوزيع فيما بين أفراد الأسرة والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد تميزت المرحلة الثانية بالسمات التالية: (i) اعتماد نهج متعدد القطاعات، متكامل وشامل، من خلال عناصر جديدة وإضافية في إطار مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتحديد المناطق المستهدفة والمتمثلة في المناطق المعرضة لانعدام الأمن الغذائي الأسري، وفتح الآفاق أمام اللامركزية في رسم السياسات واتخاذ القرار في المناطق المعرضة لاندلاع النزاعات في ظل ظروف ما بعد الحرب؛ (ii) إدخال بعد جديد في البرنامج المشترك؛ يتمثل في تحسين قاعدة الموارد البشرية من خلال بناء القدرات لتعزيز المجموعة المستهدفة والسياسات المحلية المحسنة؛ (iii) التوسع في النطاق الجغرافي للمنطقة التي يستهدفها البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بحيث تشمل ما وراء القرن الأفريقي الكبير وحتى إقليم البحيرات العظمى، وبلدان السهل الوسطى، وأنغولا؛ (iv) اعتماد نهج التقييم والتخطيط الشامل القائم على المشاركة في إطار الدورة الكاملة لمشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

10 – وخلال المرحلة الثانية، تم تكييف طبيعة الأنشطة من أجل تحقيق بعض الغايات المحددة: (i) في البلدان المعرضة لانعدام الأمن الغذائي والتغذية للأسرة، مثل إريتريا وأثيوبيا وكينيا وبعض بلدان السهل، انصب التركيز على الاستراتيجيات الأسرية للتكيف والمواءمة؛ (ii) العمل على تعزيز المجتمع المدني في البلدان التي حققت خبرات إيجابية في مجال تحقيق اللامركزية مثل أوغندا؛ (iii) انصب التركيز، في مناطق الأزمات، مثل إقليم البحيرات العظمى وأنغولا وشمال مالي، على الحيلولة دون اندلاع النزاعات وعملية تعزيز السلم.

11 – وبالإضافة إلى أنه تمت الموافقة على 32 منحة من منح الصندوق البلجيكي تشمل التزاما ماليا تبلغ قيمته الإجمالية نحو 119.88 مليون دولار أمريكي، فإن البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي في وضع يسمح له بأن يقدم، وبصورة فورية، منحا إضافية للاحتياجات الناشئة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2000، كانت عشر من هذه المنح قد أقرت تبلغ قيمة الالتزام الإجمالي لها 93.10 مليون فرنك بلجيكي. وتمثلت الأنشطة التي تحققت في القضاء على الدودة الحلزونية في مؤتمر قمة النهوض بالأوضاع الاقتصادية للنساء الريفيات والمؤتمر الأوروبي عن الجوع والفقر، وفي

حلقة العمل الخاصة باستعراض البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، ووحدة الاتصال التابعة للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، ودور النساء الريفيات في التنمية الاقتصادية، والاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ واللجنة التوجيهية الدولية للنهوض بالمرأة الريفية، دليل عمليات التقييم والتخطيط القائم على المشاركة الشاملة؛ وحلقة روما للتدارس الاستراتيجي بشأن البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

البحوث التشغيلية

12 - تم التسليم أيضا بأن هناك حاجة على المدى الطويل لوضع مسار البحوث التشغيلية في إطار البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي. وبهذا الصدد، قامت جامعة ليفين في بلجيكا، بإجراء دراستين معمقتين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وسعت الدراسة الخاصة بالأمن الغذائي الأسري في إقليم كاغيرا في تنزانيا إلى وضع تخطيط لأكثر المناطق اتساما بانعدام الأمن الغذائي؛ والتعرف على الأسباب الحقيقية لانعدام الأمن الغذائي مثل السياسات الخاطئة؛ واستحداث مؤشرات ذات صلة برصد أوجه انعدام الأمن الغذائي على المستويات الإقليمية والقروية والأسرية؛ وتحديد الخيارات التكنولوجيا الملائمة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي. واستهدفت الدراسة الخاصة بالتخفيف من وطأة الفقر في دودوما، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في إطار مشروع الإمداد بالمياه والصحة الذي يموله البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المنطق الهامشية، تقدير تأثير الأنشطة الخاصة بالصحة على التخفيف من وطأة الفقر.

13 - وفي أثيوبيا، يبين عنصر الإصحاح القاعدي والصحي والإمداد بالمياه في مشروع تقديم الائتمان والتنمية التعاونية في الإقليم الجنوبي الذي يموله البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي بشكل واضح استخدام تقديرات وإجراءات المشروع في مجال التغذية في دمج العناصر المتنوعة لتشجيع تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي الأسري للمجموعة المستهدفة. وتم عمل مسح تغذوي أساسي وشامل مستند إلى التقدير الريفي السريع القائم على المشاركة في كل مقاطعة من مقاطعات المشروع الثماني. وحدد المسح الأسباب الرئيسية لسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، لا سيما بين النساء والأطفال في أكثر الأسر ضعفا؛ وخطة العمل بشأن تحسين التغذية للنهوض بأوضاع الصحة والتغذية من أجل أكثر المجموعات ضعفا، والمؤشرات القياسية لمراقبة مدى تأثير المشروع على مستوى الأسرة على فترات زمنية متقطعة.

ثانيا - التقييم الشامل للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة

ألف - عام

14 - ركزت المرحلة الثانية للبرنامج الخاص للصندوق البلجيكي تركيزا خاصا على التقييم بإقرارها بأنه أداة هامة في التحدي الدقيق للاستراتيجية التشغيلية من أجل تعزيز تأثير المشروعات. وعلى هذا الأساس، اتفق على أن ينهض مكتب التقييم والدراسات في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإجراء التقييم الشامل لذخيرة البرنامج الخاص للصندوق البلجيكي بالاشتراك مع الإدارة البلجيكية للتعاون الإنمائي/مجالس تنمية الأقسام. وفي عام 1998 تم استهلال برنامج تقييم كامل، ويجري تقييم مشروعين كل سنة حتى عام 2003.

15 - وكـــان مشروع التنمية المجتمعية المتكامل في قسمي هويما وكيبالي في أوغندا هو أول مشروع يجرى تقييمه (فـــي أغســـطس/آب 1996) وأثـــنى التقيـــيم علـــى نهج البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي في التنمية الاجتماعية والمجتمعـــية، وخلص إلى أن تأثير المشروع إيجابي فيما يتعلق برفاه وتعزيز أوضاع المستفيدين. وتم في 1998 تقييم مشروع الخدمات المجتمعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمناطق الجافة في كينيا، ومشروع تنمية جهود نساء أوغـــندا لإنقاذ الأيتام في أوغندا، وبرنامج ما بعد مرحلة الإغاثة في الصومال. كما تم في 1999 تقدير مشروع مساندة مجموعـــات المزارعيـــن والمجتمعات المحلية المرحلة الثانية في كينيا، ومشروع إمدادات المياه والصحة في المناطق الحديـــة فـــي جمهورية تنزانيا المتحدة، ثم أعقب ذلك في عام 2000 تقدير مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في قسم مازندي في أوغندا.

16 - وعيـــن الـــبرلمان البلجيكـــي مختصا في التقييم يتحمل مسؤولية الاضطلاع بعمليات التقييم الخاصة بعدد من القضايا، وقضايا تمايز الجنسين في عدة مشروعات. وقد أنجز تقييم مشروعين هما: برنامج مساندة أموال أمانة المرأة الكينية في كينيا، ومشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في قسمي كيبالي وهويما في أوغندا.

17 - وجعلت عمليات التقييم الشامل التي اضطلع بها من الممكن تقدير التأثير على المجموعات المستهدفة وتحسين نوعـــية مقـــترحات المشـــروعات الجديـــدة المعتمدة على الدروس المستفادة. وقد بينت التقييمات بوضوح، أن شراكة الصـــندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حققت أثرا مضاعفا لأنشطة الصندوق البلجيكي، فقد كانت القدرة الشرائية للأفراد والمجتمعات شرطا ضروريا للحصول على الخدمات الاجتماعية المستدامة والأساســـية. وفـــي نفس الوقت، كان تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع بلجيكا من خلال البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي أداة أساسية في تمكين الصندوق البلجيكي من خدمة أكثر فئات السكان الريفيين تهميشا وحرمانا في أفريقـــيا جـــنوب الصحراء. وكان من المفهوم أن مستوى الأوضاع الاجتماعية للمجموعة المستهدفة يبلغ حدا من الفقر يكـــاد يســـتحيل معـــه للسكان المستهدفين الشروع في تنمية اقتصادية مستدامة في مجال تعزيز الدخل والأمن الغذائي الأســـري دون وجود مدخل يتم الانطلاق منه من أجل الاستجابة أولا للحاجات الرئيسية في الصحة والمياه والإصحاح والخدمـــات الاجتماعية الأساسية. وفضلا عن ذلك، فالفقراء المدقعون قادرون ومستعدون للمشاركة في البناء المؤسسي فـــي مجال الخدمات الاجتماعية لا سيما المياه والإصحاح والرعاية الصحية الأولية. والمنظمات المجتمعية النامية على هذا المستوى تضع الأساس الضروري لكي تصبح منظمات اقتصادية ذات مستو أعلى، للتنمية المستدامة.

18 - وكان من الواضح أن اهتمام بلجيكا وانشغالها بمجال التنمية متفق بشكل وثيق ومثمر مع الاستراتيجية الشاملة للصـــندوق الدولـــي للتنمية الزراعية فقد تم بلوغ الهدف المشترك في تحقيق سبل عيش آمنة على نحو أكثر سهولة من خـــلال ربـــط الخدمات الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء. وقد كان لهذه الشراكة المتضـــافرة ذات الاهتمام المشترك تأثيرا أكبر مما إذا كانت مشروعات الصندوق البلجيكي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد نفذت على نحو منفرد واقتصر نجاحها فقط على الحد من الفقر وهشاشة أوضاع فئات السكان الأشد فقرا.

19 - ويـــورد القســـم التالي موجزا بالاستنتاجات الرئيسية لتقييم مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة كل على حدة.

باء – التقييم: نتائج المشروعات كل على حدة

كينيا – مشروع تنمية الخدمات المجتمعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمناطق الجافة

بيانات المشروع	يناير/كانون الثاني 1999 – ديسمبر/كانون الأول 2000
منحة رقم	BG-006-KE
نوع المشروع	التنمية الريفية
المؤسسة المتعاونة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بملايين الدولارات الأمريكية
مجمل تكاليف المشروع	4.29
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	3.50
الجهة المتلقية (الحكومة)	0.79
	بآلاف الفرنكات البلجيكية
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	110 000
المصروفات (%) حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2001	78.79
الإقرار	1990/12/12
الاتفاقية	1991/5/29
سريان المفعول	1991/10/18
الإقفال الأصلي	1999/12/31
تمديد الإقفال	2001/12/31

وصف المشروع

20 – كان الهدف الشامل من هذا المشروع هو خفض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض وتحسين رفاه فقراء الريف، لاسيما النساء في أقسام كيبني. وشملت الأهداف المحددة توفير الرعاية الصحية الأولية ومياه الشرب النقية بأسلوب يتسم بالكفاءة التكاليفية وزيادة الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بغية زيادة دخولهم؛ وتعزيز القدرات المؤسسية للأقسام في تخطيط وتنفيذ ومراقبة التنمية التي يواجهها الطلب.

21 – وقد اهتم المشروع بأسر المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة مع تركيز خاص على النساء والأطفال، وشمل قسمي شرق كيبني وغرب كيبني في مقاطعة نيبري.

22 – تمت متابعة الأهداف من خلال خمسة عناصر: الصحة والإصحاح والمياه؛ والتنمية في مجالي الزراعة والري؛ والدعم المؤسسي؛ وتنمية المجموعات؛ ومرفق التمويل الخاص.

الاستنتاجات الرئيسية لتقييم الإنجاز

23 - تناول التقييم الأساس المنطقي لتصميم المشروع، واستراتيجية التنفيذ، والمخصصات المالية للعناصر المختلفة وحدد القيود التي تواجه استرداد التكاليف والاستدامة.

24 - وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية للمشروع، فقد حقق المشروع نجاحا في ثلاثة مجالات هي: الصحة، والاقتصاد المنزلي، ومشاركة المستفيدين. وتحقق تقدم ملحوظ في الأوضاع الصحية لسكان كيبني. ويعود الفضل في ذلك إلى زيادة فرص الحصول على خدمات جيدة والحد من انتشار الأمراض (الإسهال، أمراض العيون، الالتهابات الجلدية)؛ الاقتسام الناجح للتكاليف من خلال لجان إدارية منتخبة، رغم أن غالبية السكان تعيش تحت أدنى خط الفقر؛ والتوعية الإصحاحية مما أدى إلى التوسع في إنشاء نقاط المراحيض.وفي كيبني، عولجت مسألة الرعاية الصحية الأولية – التي ينظر إليها السكان المحليون على أنها ذات أولوية عالية – بنهج اتسم بالشمول، مع تحسين إيصال الخدمات التي تم استكمالها بتوعية صحية أفضل في القرى، إلى جانب تطبيق نظم غذائية محسنة وإمداد البيوت بالمياه والمرافق الصحية. وفي أعقاب تقبل أفكار الإدارة المحلية للمرافق الصحية واقتسام التكاليف للحفاظ على مستوى الخدمات المحسنة، أخذ السكان المحليون يهتمون بصورة فعلية بأحوالهم الصحية. وبالنسبة للاقتصاد المنزلي، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص أوزانهم في الشريحة العمرية البالغ قدرها خمس سنوات من 19.3% في عام 1990 إلى 5.3% في 1997 بفضل أنشطة الإرشاد التي تشمل التغذية وحدائق الخضروات. وبالنسبة لمشاركة المستفيدين حقق المشروع أكبر قدر من التأثير من خلال 269 مجموعة من مجموعات الاقتصاد المنزلي (000 8 مشارك). وعادت مخططات المياه المتعددة الأغراض بالفائدة على 700 7 نسمة، وحظيت رابطات المنتفعين بالمياه بالتشجيع وتدريب أعضائها. وساعد النهج الجماعي في نشر رسالة المشروع، ويسر من سبل وصول المستفيدين إلى موارد المشروع.

25 - وأوصى استعراض الحافظة القطرية لعام 1996 بتعديل اتفاقية التمويل بإلغاء عنصري الإنتاج الزراعي ومرفق التمويل الخاص بغية قصر التركيز على الصحة والإصحاح والمياه والدعم المؤسسي؛ والنهوض بالمجموعات. ومع ذلك، فقد تم الإبقاء على أنشطة الاقتصاد المنزلي في عنصر الإنتاج الزراعي لأسباب تتعلق باعتبارات التحسين التغذوي. غير أن إلغاء هذين العنصرين حد من دعم المشروع لبعض المجموعات الأكثر فقرا، الأمر الذي خفض أعداد المستفيدين المحتملين. كما أدى وقف التنفيذ لمدة عام إلى خفض التأثير المحتمل للمشروع. والدرس الذي تم استخلاصه هو أنه من الضروري، قبل اقتراح الإلغاء وإعادة التخصيص، مراعاة الآثار الكاملة المترتبة عن ذلك في التصميم الشامل.

26 - وقد أعاق عدم تدفق الأموال بالقدر الملائم من تركيز آلية التنمية الريفية على الأقسام (سياسة كينيا في تحقيق اللامركزية). ولم يتم بلوغ الأهداف المحددة في تصميم الإصحاح، فضلا عن تكشف عدم فعالية نظام الحوافز الموضوع للعاملين الطوعيين في مجال الصحة. وأدى فشل القوانين في تعزيز رابطات المنتفعين بالمياه فيما يتعلق بمسألة توزيع المياه إلى جانب انخفاض عضوية المزارعين في رابطات المنتفعين بالمياه في المرحلة الاستهلالية لعمليات الإنشاء إلى وقوع منشآت الري في يد حفنة صغيرة من أعضاء هذه الرابطات. والنتيجة التي ترتبت عن ذلك هي أن العدد المقرر من المستفيدين لم يتم بلوغه. وفضلا عن ذلك، فقد حرم كثير من المستفيدين من أشد الفقراء من المياه المنزلية بسبب تآكل أنابيب شبكة المياه. وفشلت وزارة موارد المياه في تحقيق خطة تنمية موارد المياه في

المقاطعة. وبذلك أظهر نهج المجموعات ثلاثة أوجه من العيوب، فقد ركز على جانب واحد من جوانب التنمية رغم أن تصـــميم المشروع كان متكاملا؛ وسوء إدراك الوكالات المنفذة لفكرة المشاركة لأنها لم تفهم منها غير تقديم المستفيدين للعمـــل والمســـاهمات الـــنقدية. ولم تكن النساء قادرات على ممارسة أدوارهن في المجموعات بشكل كامل. ولا توفر استراتيجية اللامركزية ضمان تنفيذ المشروع على أساس المشاركة حيث كان يجب العمل على أن تكون الموارد متاحة علـــى المســـتوى المحلـــي، كمـــا كان ينبغي للمستفيدين المحتملين أن يكونوا على وعي بأهمية الرقابة الصحية على تخصـــيص المـــوارد للمشـــروعات على المستوى المحلي. وكان يمكن إنشاء وحدة إدارة المشروع في المقاطعة لتلقى الأموال التي كانت ستخصص بالتالي لدفع ثمن الخدمات الحكومية.

27 – وأوصـــي التقرير بتمديد فترة المشروع لمدة عامين – لتعزيز الإنجازات في قسمين من أقسام مقاطعة نييري واســـتخدام الرصـــيد الموقف صرفه – وبحث مسألة متابعة المشروع، في ضوء التحسين المستدام في تدفق الأموال. وبـــناء علـــى ذلـــك، تـــم بالتالي تمديد المرحلة الثانية اعتمادا على تقدير الحاجات التشاركية، والنهج الشامل، وعمل الترتيبات الجديدة للتدفق التمويلي.

28 – وقـــد أخـــذ مشرع تنمية الخدمات المجتمعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الجافة في كينيا الوســـطى، الذي بدأ في 27 يونيو/حزيران 2001، في الاعتبار كل الدروس المستفادة من تقييم مشروع نييري، لاسيما الحاجة إلى اتباع نهج شامل؛ وتنفيذ لا مركزي، وتدفق للأموال بصورة كافية على مستوى المقاطعة.

كينيا – مشروع مساندة مجموعات المزارعين والمجتمعات المحلية

بيانات المشروع	ديسمبر/كانون الأول 1999
منحة رقم	BG-007-KE
نوع المشروع	التنمية الريفية
المؤسسة المتعاونة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بملايين الدولارات الأمريكية
مجمل تكاليف المشروع	16.24
قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	6.50
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	6.50
الجهة المتلقية (الحكومة)	3.24
	بآلاف الفرنكات البلجيكية
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	205 000
المصروفات (%) حتى 22 أكتوبر/تشرين الأول 2001	89
الإقرار	1991/5/29
الاتفاقية	1991/5/29
سريان المفعول	1991/10/18
الإقفال	1999/12/31

وصف المشروع

29 – يعتبر المشروع مرحلة ثانية للمشروع النموذجي لمساندة مجموعات المزارعين والمجتمعات المحلية، مقاطعة سـيايا، وهو أول مشروع في ذخيرة مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي. ويرمي المشروع إلى: تحسين صـحة السكان المستهدفين من خلال الرعاية الصحية الأولية وتوفير مياه الشرب النقية ونظم التغذية المحسنة؛ وزيادة الدخل والرفاه من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية على مستوى المقاطعة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة التنمية.

30 – وتـتألف المـنطقة المستهدفة من المقاطعات التالية الواقعة في حوض بحيرة فيكتوريا في غربي كينيا، وهي: هومـا بـاي، وكاكاميغا، وكيزي، وكوريا، وميغوري، وسيايا، وسوبا. وقدر عدد المستفيدين المحتملين بنحو 460 000 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة – ترأس النساء أكثر من نصفها – تزرع كل منها مزارع تبلغ مساحتها هكتارين وتقل دخولها بما نسبته 35% عن خط الفقر.

31 – ولمواصلة الأهداف المذكورة تم تصميم العناصر التالية: الصحة، والإصحاح، والإمداد بالمياه؛ وحشد وتدريب مجموعات المنتفعين بالمياه؛ والدعم المؤسسي؛ وتعزيز صندوق المبادرات المحلية.

الاستنتاجات الرئيسية لتقييم الإنجاز

32 - قام تقييم الإنجاز بتقدير تأثير المشروع على النساء والأطفال فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية وأداء المؤسسات على مستوى المقاطعة، ودرس مدى استدامة الفوائد التي يحققها المشروع.

33 - وأكد تقدير التقييم أن الأنشطة الاجتماعية استجابت للاحتياجات الأساسية لأشد المجموعات فقراء، وساهمت، كما كان معتزما، في أن تكون مدخلا للأنشطة الاقتصادية. أسفر بناء مرافق الصحة والإمداد بالأدوية والتجهيزات عن زيادة ملحوظة في سبل الوصول إلى كل من خدمات العلاج والوقاية الصحية والانتفاع بها. وقدرت بعثة التقييم أن يصل عدد من يشملهم تأثير المشروع إلى ما يزيد على 000 400 نسمة. وتم خفض عدد السكان الذين يعيشون على مسافة أكبر من 5 كيلومترات عن المرفق الصحي إلى أكثر من النصف في كثير من مناطق المشروع، وتم تعزيز نوعية الرعاية الصحية المقدمة لهم في المرافق الصحية من خلال الإمداد المستدام بالأدوية والمعدات الطبية الأخرى الذي توفره وزارة الصحة والذي يتم استكمال النقص فيه بالمشتروات التي تقوم بها لجان إدارة المرفق الصحي. وعلى نفس الغرار، ساهم إنشاء 286 مسق وتدريب مجموعات المنتفعين بالمياه في تحسين سبل الحصول على المياه لنحو 600 81 نسمة. و فيما يتعلق باستدامة المشروع، توجد احتمالات طيبة لا سيما لمجموعات المياه والصحة. واستفادت آلية التنمية الريفية في التركيز على المقاطعات من التدريب والمعلومات عن المقاطعة ومراكز التوثيق في كل المقاطعات المشمولة بالمشروع.

34 - وتم توفير السبل المحسنة للحصول على المياه لنحو 600 81 نسمة، بما يتجاوز العدد الذي كان يستهدفه التصميم، وقدره 800 70 نسمة. وأبلغت كل المقاطعات عن حدوث انخفاض في الوقت المستغرق في تجميع المياه لا سيما للنساء. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الخطط الخاصة بتطوير الإمداد بالمياه في المقاطعات لم يتم إعدادها.

35 - وقدرت البعثة أن عدد المجموعات التي تم حشدها يصل إلى نحو 000 7 مجموعة. ومع ذلك، كان التخطيط المجتمعي التشاركي ضعيفا. وفشل تدريب المجموعات في تطبيق النهج التشاركي في إطار التنمية الريفية المتكاملة. إذ كان هناك افتقار إلى الهدف المشترك بين لجان الإدارة والمجتمعات المتلقية للخدمات، وإدراكا متناميا بعدم ملكية المرافق. وفضلا عن ذلك، فقد كان المشروع يفتقر بصورة شاملة إلى الأداء الإداري الفعال. وكانت المعلومات الإدارية لتوجيه صناعة القرار قليلة بسبب ضعف الأولوية التي أوليت للمراقبة والتقييم لأسباب من المحتمل أن تعود إلى القصور في الحوافز.

36 - ونسبت التدفقات المتغيرة للأموال إلى الحكومة حيث اضطلعت بعدد من الأدوار هي: دور المتعاقد إلى جانب دور مقدم الخدمات والمشرف. ويحتاج الدور الأمثل الذي تضطلع به الحكومة إلى إعادة تقديره على ضوء القدرات المتنامية للمنظمات المجتمعية القاعدية، والقطاع الخاص. ومن شأن ذلك أن يوجد بيئة مواتية للمشروعات فيما يتعلق بتحديد الأولويات المجتمعية وأنشطة المراقبة والتقييم.

37 - لم يتحقق التعزيز المتبادل المتوقع للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بسبب سوء توجيه هذه الأنشطة وترتب على ذلك أن المستفيدين الفقراء من ذوي الحاجة الماسة إلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية لم يستطيعوا المساهمة في اقتسام التكاليف التي تسمح بمؤازرة هذه الأنشطة. وعلى العكس من ذلك، فإن الارتقاء بالمهارات الإدارية والمالية

الضـــرورية في إطار المجموعات الاجتماعية من شأنه أن يمكن عمليات التنمية الاجتماعية من أن تكون مفيدة كمدخل للأنشطة الاقتصادية فضلا عن استجابتها للحاجات الأساسية الملحة.

38 – وبفضـــل اقتســـام التكالـــيف، تحسن تشغيل وصيانة المرافق المنشأة تحسنا كبيرا. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الـــنزاهة فـــي تطبيقها من شأنه أن يثير الانقسام داخل المجتمعات المحلية. وهناك حاجة إلى: (i) تشجيع التقبل واسع الـــنطاق مـــن جانب المجتمعات المحلية لمبدأ اقتسام التكاليف؛ (ii) وجود آلية شفافة لتحديد المستوى المقبول والمعقول للرســـوم التي يدفعها المنتفعون مع إعفاء الفقراء المغبونين من هذه الرسوم حتى لا يجرى حرمانهم أو إثارة إحساسهم بالغربة.

39 – ولقد عانت عملية تيسير الحصول على الخدمات الصحية من بعض الافتراضات الخاطئة: (i) أن المجتمعات لا تكافـــئ العامليـــن الطوعيين في مجال الصحة، لا بشكل نقدي أو عيني، (ii) أن الأموال المنبثقة من بيع المخزون الأساســـي مـــن الأدويـــة للصيدليات المجتمعية والناموسيات لم يتجدد رصيدها. وهنا أيضا، لم يتم التأكيد على مسألة المراقبة والإشراف في مجال الرعاية الصحية الأولية على المستوى المجتمعي. وينبغي تقديم الدعم للعاملين في مجال الصحة على المستوى المجتمعي والإشراف عليهم، وأن يقدم، قبل كل شئ، إلى اللجان التي تدير المرافق المجتمعية.

40 – وبالاســـتناد إلى هذه الملاحظات، ورغم إنجاز المشروع في نهاية 1999 كما هو مقرر له، فقد تمت التوصية بأن هناك ما يبرر استمرار وتقديم مزيد من الدعم في بعض المواقع، وتطبيق نموذج جديد في التنفيذ. ولضمان استدامة الاستثمارات التي بدأت فعلا فقد عرضت توصيات محددة حسب القطاعات.

الصومال – برنامج ما بعد مرحلة الإغاثة

بيانات المشروع	يناير/كانون الثاني 1999 – ديسمبر/كانون الأول 2000
منحة رقم	BG-008-SO BG-012-SO BG-016-SO
نوع المشروع	الإنعاش
المؤسسة المتعاونة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بملايين الدولارات الأمريكية
مجمل تكاليف المشروع	4.24
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	4.24
	بآلاف الفرنكات البلجيكية
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	144 000
المصروفات (%) حتى ديسمبر/كانون الأول 2000	100% for BG-008-SO
	100% for BG-016-SO
الإقرار	1993/05/10
الاتفاقية	15/12/1993 for 8-SO (07/01/1994 for 12-SO-LGS)
سريان المفعول	15/12/1993 for 8-SO (07/04/1994 for 12-SO-LGS)
إقفال المنحة	31/12/1996 for 8-SO&12-SO
تمديد المنحة	التمديد لـــ BG-008-SO لخمس مرات حتى 30 يونيو/حزيران 2001

العناصر

41 – يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر هي: الزراعة ومصايد الأسماك؛ والمياه والإصحاح؛ والصحة.

الاستنتاجات الرئيسية لتقييم الإنجاز

42 – طبقـــت الدروس المستفادة من تقييم برنامج ما بعد الإغاثة في صوماليلاند (شمال غرب الصومال) في تقدير مرحلة جديدة عنوانها برنامج التنمية المجتمعية المتكاملة في شمال غرب الصومال. وكان الدرس الرئيسي المستفاد من تنفـيذ الـــبرنامج هـــو الحاجة الفعلية لزيادة سبل حصول سكان صوماليلاند على الاحتياجات الدنيا الأساسية؛ ولقد بلغ البرنامج مرحلة ظهرت معها الحاجة إلى قدر أكبر من التوجيه، والحوافز، والدعم التقني، والمهارات الإدارية. وتتوخى المـــرحلة الجديـــدة، التـــي دخلت حيز التشغيل حاليا، اعتماد نهج متكامل ومتعدد القطاعات لتعزيز إنجازات المرحلة الســـابقة. وقـــد وضعت بوضوح استراتيجية لبناء القدرات على مستوى المقاطعة والقرية، كما تم تعزيز الدعم التقني والإداري. والهـــدف هـــو تحسين مهارات ومعارف المؤسسات المحلية من أجل ريادة أكثر قوة في إطار مناخ سياسي واجتماعي سريع التغير.

43 - ويقدر المستفيدون المباشرون قيمة النهج التشاركية ويتوقون إلى المشاركة في التنمية التي يوجهها الطلب. وساهمت المجتمعات المحلية مساهمة كاملة (عينا أو نقدا) في أنشطة مختلفة مثل مرافق إمدادات المياه، وبناء/إصلاح السدود ومكافحة الآفات، وتوفير العقاقير، والطرق الفرعية وإنشاء اعتماد متجدد الرصيد. وبالاعتماد على المستوى الرفيع من النجاح المتحقق في التنمية القاعدية القائمة على المشاركة – وبهدف ضمان الكفاءة التكاليفية، والاستدامة والتكرار – يجب تحديد الاستثمارات في البنية الأساسية، وأن تنفذ وتقيم من جانب لجان التنمية المحلية من خلال التقدير الريفي القائم على المشاركة، ومؤشرات المراقبة والتقييم للمستفيدين المحددين. ويؤدى القصور في الموارد المالية والبشرية على المستوى المركزي أو مستوى المقاطعة، على السواء، إلى عرقلة تسليم أنشطة البرنامج إلى الوزارات تحقيقا للإدارة المستدامة في الأجل الطويل.

44 - وأدى تواجد جهات مانحة متعددة، لكل منها برنامجها وتقنياتها الإدارية، وغياب خطوط توجيهية على المستوى الوطني، إلى التوزيع غير المنصف للموارد، وتكرار الأنشطة، وكثيرا إلى نهج متناقضة للتنمية. وهناك حاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة ذاتها وبين الجهات المانحة والوزارات المسؤولة.

45 - ولقد نجحت أنشطة البرنامج أساسا بسبب رغبة المجتمعات المحلية في المساهمة المالية والقوة العاملة من خلال لجان المياه والائتمان الزراعي في مجال إنشاء/إصلاح مرافق المياه. وكانت معدلات تسديد الائتمانات معدلات مرتفعة. ولاشك أن الاعتمادات المتجددة سمحت للمزارعين زيادة مساحة المناطق المحروثة وزيادة الإنتاج في كل من المناطق البعلية أو المروية على السواء.

أهداف برنامج التنمية المجتمعية المتكاملة في شمال غرب الصومال

46 - أخذت في الاعتبار كل الدروس المستفادة من برنامج ما بعد مرحلة الإغاثة عند تنفيذ برنامج التنمية المجتمعية المتكاملة في شمال غرب الصومال الذي تم إقراره وبدأ العمل فيه في أبريل/نيسان 2001. والهدف الشامل من البرنامج هو تحسين سبل حصول سكان إقليمي أودال وغرب غالبيد على الحاجات الأساسية الدنيا من الأغذية والصحة والمياه والدخول الأسرية.

47 - وعناصر البرنامج هي: دعم الزراعة والإنتاج الحيواني، ومرافق المياه الريفية، وخدمات الصحة الريفية، والخدمات المالية الريفية وبناء القدرات المحلية. ويشارك دعم الزراعة والإنتاج الحيواني في إجراء بيانات عملية على ضوء الحاجات الأسرية المحددة وتدريب عمال المجتمعات المحلية الزراعيين. وستمكن مكافحة تحات التربة، فيما يتعلق بإدارة مستجمعات المياه وتشييد السدود من حماية نحو 000 4 هكتار من الأراضي القابلة للزراعة. وسيستخدم اعتماد متجدد الرصيد لشراء ثيران الجر وجرارات الحرث لبعض الوقت، كما أنه من المتوقع توفر ائتمان للرى على النطاق الصغير. وستسمح تنمية الإنتاج الحيواني ببناء القدرات لإنشاء مرفق خاص ومستدام للصحة الحيوانية. وسوف يؤدى إصلاح الطرق الفرعية إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية.

48 - ويدعم عنصر مرافق المياه الريفية إنشاء السدود والآبار الضحلة داخل منطقة البرنامج. وسيكون لدى كل مجتمع محلى مستفيد أعضاء مدربون على جمع رسوم المنتفعين في مجالي الصيانة والإدارة.

49 - ويعمل عنصر خدمات الصحة الريفية على تحسين قدرات العاملين في الصحة المجتمعية على إيصال الخدمة الصحية وتحسين كفاءة القابلات التقليديات والممرضات. وسيدرب المدربون في مجال إمدادات المياه النقية والإصحاح، كما ستدرب القابلات على طرق الولادة التقليدية في مجال رعاية الأمومة والطفل والتغذية. وسيتم وضع نظام مناسب للإعلام الصحي. وسيدر نظام استرداد تكاليف الأدوية اعتمادات متجددة، عن طريق أعضاء المجتمع المحلي المدربين في المسائل المالية وإدارة الاعتماد المتجدد.

50 - وستدرب رابطات الائتمانات والخدمات المالية الريفية على إدارة الائتمانات، وسيصاحبها تعبئة اجتماعية وخلق أنشطة أعمال صغيرة النطاق فيما بين مجموعات المساعدة الذاتية النسائية في المناطق الحضرية والمناطق المتاخمة لها.

51 - ويستهدف بناء القدرات المحلية تدريب لجان التنمية القروية ومجالس تنمية المقاطعات على التوجه الجيد للسياسات وإنشاء خطة عمل لمجتمعات القرية أو خطة تنمية المقاطعة على التوالي.

52 - وهناك نقص في البيانات الأساسية للقطاعات الرئيسية للصحة والزراعة والإنتاج الحيواني، على سبيل المثال، عن عدد القرى في منطقة البرنامج، وخرائط الصحة والإحصاءات، ومرافق المياه والإصحاح، والسكان في سن العمل وحجم الثروة الحيوانية، وعدد الأشخاص النازحين/العائدين. ونتيجة لذلك، يجرى تنفيذ مرحلة استهلالية للبرنامج مدتها عام واحد. وستشمل هذه المرحلة: (i) إجراء تحليل تفصيلي عن الأوضاع (مسح أساسي، وتقدير تغذوي، وتقدير رابطات البيطريين)؛ (ii) حشد وتوعية وتدريب المستفيدين؛ (iii) تدريب أعضاء مجلس التنمية في المقاطعة؛ (iv) التخطيط التشاركي من أجل وضع استراتيجية جيدة التحديد إلى جانب خطة العمل والميزانية التي تقدم إلى حلقة العمل السنوية. وقد أعاقت قلة البيانات في الماضي صياغة السياسات الوطنية وخطة الأنشطة الملائمة لحاجة المجتمعات المحلية.

53 - ويجب النظر إلى اختيار المستفيدين والأنشطة، في إطار المستوى الرفيع للملكية في المجتمعات المحلية، على النحو الذي أظهرته القدرة على التنظيم، والمشاركة الكاملة والمساهمة في استرداد التكاليف والاستدامة.

54 - وبالنظر إلى التغطية المنخفضة للغاية للمياه، فهناك حاجة إلى وضع نظم مناسبة لتحصيل الرسوم من المنتفعين وتحسين الصيانة مع تقديم المساعدة إلى لجان المياه على أن تمثل النساء فيها على النحو الواجب. وينبغي متابعة زيادة التدريب في إدارة السدود من جانب المجتمعات المحلية بالإشراف المنتظم عليه. كما ينبغي التنسيق بين عنصري مرافق المياه والخدمات الصحية.

55 - ويمكن لمجموعات النساء أن تكون مفيدة من حيث أنها قناة إيصال قيمة للرسائل المتعلقة بالأنشطة التي لا تقوم بها إلا النساء؛ مثل الرعاية الصحية الأولية والتغذية. وسيتم إنشاء الصلات بين الأنشطة التغذوية والبيانات العملية الزراعية التي تشرك مجموعات النساء. وستتلقى الممرضات، والقابلات التقليديات التدريب في مراقبة نمو الأطفال. وستقوم القابلات، بدورهن، بتدريب الحوامل على نظم التغذية المتوازنة للقضاء على الأنيميا بالاعتماد على الأغذية المتاحة محليا.

جمهورية تنزانيا المتحدة – مشروع إمدادات المياه والصحة في المناطق الحدية

بيانات المشروع	يناير/كانون الثاني 1999 – ديسمبر/كانون الأول 2000
منحة رقم	BG-011-TZ
نوع المشروع	الرعاية الصحية وإمدادات المياه
المؤسسة المتعاونة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بملايين الدولارات الأمريكية
مجمل تكاليف المشروع	11.21
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	8.59
الجهة المتلقية (الحكومة)	1.34
المستفيدون	1.28
	بآلاف الفرنكات البلجيكية
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	300 000
المصروفات (%) حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2001	78.14
الإقرار	1993/12/1
الاتفاقية	1994/11/10
سريان المفعول	1995/3/15
إقفال المنحة الأصلية	2001/06/30
آخر إقفال للمنحة	2002/12/31

وصف المشروع

56 – يرمي المشروع إلى أن يوفر للسكان الريفيين سبلا أفضل للحصول على مياه الشرب النقية بغية الحد من انتشار الأمراض التي تنتقل مع المياه، والوقت المنفق في جلب المياه؛ ودعم مكافحة أمراض الملاريا والعمى النهري؛ ووضع نظام لتقديم الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية استكمالا للنظام الصحي على مستوى المقاطعة؛ وتعزيز قدرات الحكومة المحلية في تخطيط وتنفيذ برنامج المياه والإصحاح.

57 – وتغطي منطقة المشروع مقاطعتي دودوما الريفية وكوندوا التي صنفتها الحكومة على أنها منطقة تهددها المجاعة، وهما المقاطعتان اللتان تتلقيان معونة غذائية من برنامج الأغذية العالمي. وتشمل المجموعة المستهدفة الأسر التي ترأسها النساء، والتي تعاني من سوء التغذية المزمن والوهن الصحي والقرويين المفتقرين إلى إمدادات المياه النقية والمضمونة.

58 – وتتألف عناصر المشروع من: الصحة والإصحاح؛ وإمدادات المياه، والتنسيق والإدارة؛ والمراقبة والتقييم؛ ومشاركة المستفيدين.

الاستنتاجات الرئيسية لتقييم منتصف المدة

59 - كانت كفاءة أداء عنصري الصحة والإصحاح، وإمدادات المياه وهما عنصران رئيسيان جيدة. وأنشأ المشروع آلية تشاركية لتوفير الرعاية الصحية وإمدادات المياه للمجتمعات المحلية من خلال رابطات المنتفعين بالمياه. كما استحدث المشروع إطار عمل استراتيجي متماسكا من أجل استدامة الخدمات والبنى الأساسية المستحدثة، بالاعتماد على التعبئة المكثفة للمجتمعات المحلية، والمشاركة، والملكية، وصيانة المرافق.

60 - وبموجب عنصر الصحة والإصحاح، أدخل المشروع تحسينات في 25 مركزا صحيا ريفيا ومستوصفا. كما أرسى مبدأ اقتسام التكاليف في إدارة المراكز الصحية والمستوصفات. وفيما يتعلق بمكافحة الملاريا والعمى النهري، وتوفير الناموسيات، والأدوية فقد تم شراؤها وتوزيعها وفقا للأهداف المقدرة. ويتسم التقدم المحرز في إنشاء نظام إدارة المعلومات الصحية بأنه جيد. وقد حسنت الوصلات الإذاعية التي أنشئت في المناطق النائية بصورة ملحوظة النظام الصحي الإرشادي. أما فيما يتعلق بالإصحاح، فقد أنشأ المشروع مراحيض في المدارس والوحدات الصحية. وهناك حاجة إلى زيادة تدريب القابلات التقليديات على عمليات الولادة، ولجان إدارة الوحدات الصحية والمعاونين الصحيين في القرى. وهناك شعور بأنه من الخليق توسيع نطاق التغطية لنظام الصحة الإرشادية بالاعتماد على الإذاعة ومكافحة الملاريا والعمى النهري إلى ما وراء المناطق المجاورة لشبكات الري.

61 - ويعزى التقدم في عنصر إمدادات المياه بصورة كبيرة إلى إشراك القطاع الخاص في أنشطة المشروع والى نهج حشد وتعزيز المجتمعات المحلية الذي استحدث التزام المجتمعات المحلية ومشاركتها. وأحرز تقدم جيد في إصلاح وتشييد الآبار الضحلة إلى حد يتجاوز كثيرا الأهداف الموضوعة وذلك بفضل الإقبال الشديد من جانب المجتمعات المحلية ومساهمات المستفيدين؛ وقد يسر هذا العمل سبل الحصول على مياه الشرب. وأنشئت نظم تجميع مياه الأمطار في مراكز الصحة الريفية والمستوصفات وفي 23 مدرسة. وأنشئ سد جديد في مقاطعة كوندوا. وقامت فرق حشد وتعزيز المجتمعات المحلية بدعم التكاتف الاجتماعي الحقيقي حول أنشطة المشروع وأنشأت في الموقع آلية من أجل سلامة المخططات المنفذة من خلال: تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية في التخطيط والتصميم؛ والمساهمات المجتمعية بالتمويل والقوة العاملة؛ وتدريب مستخدمي المضخات اليدوية، ولجان المياه القروية ومشغلي الآلات على مستوى المقاطعة؛ وتعبئة الأموال لمهام التشغيل والصيانة.

62 - أما الجوانب الأقل إيجابية فهي: عدم وضوح تركيز الأهداف؛ وسوء تحديد إجراءات إدارة المشروع؛ وضعف المشاركة الحكومية في تمويل المشروع المقترن بعدم تدفق الأموال بصورة كافية، والممارسات المحاسبية القاصرة؛ وضعف المراقبة والتقييم. ورغم وضع قاعدة البيانات وتسجيل الخصائص الجيولوجية والكيماوية وإمكانات المخزون من الآبار المفتوحة، فإن خطة تنمية المياه في الإقليم لم تتم صياغتها إلى الآن. وقد أسفر هذا القصور، إلى جانب التأخر في التوريد، عن نقص في مضخات المياه. وما يزال الإقبال على حفر المراحيض منخفضا الأمر الذي يعوق تكرار هذا النموذج على مستوى الأسرة.

63 - وتم اقتراح بعض التوصيات وهي: ينبغي أن ينعكس إصلاح وترشيد إدارة المشروع وتنظيمه في انتقال سلطات الحكومة المركزية إلى مستوى المقاطعة. وينبغي لخطط العمل القروية أن تدرج بصورة منتظمة في دورة التخطيط في المقاطعة. ومن شأن هذا الترشيد المدعوم بالحشد الاجتماعي والتدريب أن يرقى بالاستدامة بصورة آلية.

64 - وينبغي تحسين عملية تحديد الأهداف حتى تشمل الفئات من السكان والقرى الأكثر ضعفا. وقد يستلزم ذلك وضع خريطة أساسية عن توزيع الفقراء وكثافة الفقر.

65 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية المتكاملة للمياه، يتعين الانتهاء على وجه السرعة من وضع الخطة الإقليمية التي طال انتظارها. وينبغي للمرحلة الثانية أن تستمر في حفر الآبار لمد القرى بالمياه النقية والمضمونة. وستؤدى مخططات التوزيع المتشابكة للآبار المفتوحة الجديدة إلى تحسين سبل الحصول على المياه النقية. وينبغي، تمشيا مع الطلب المجتمعي، أن تحل الآبار الضحلة إلى يتم إصلاحها محل إصلاح السدود. ومن الأمور التي تستحق الاهتمام استكشاف إمكانات ينابيع المياه ومخططات نقل المياه بالانحدار في مقاطعة كوندوا.

66 - وتعتمد سلاسة التنفيذ والاستدامة، وتحققهما في الوقت المناسب، على النقل الفوري للسلطات إلى اللجان التوجيهية في المقاطعة، ودعمه بتحويل الاعتمادات المخصصة إلى المقاطعات على أساس خطة العمل والميزانية السنوية. ووفقا لذلك، يجب أن تكرس اعتمادات المشروع المتبقية إلى بناء القدرات على مستوى المقاطعات. وتتحمل وحدة تنسيق المشروع المسؤولية، وسوف تضع، بالتعاون الوثيق مع فرق حشد وتعزيز المجتمعات المحلية، برنامجا تدريبيا شاملا.

67 - وينبغي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يشرك المستفيدين بصورة أكثر فاعلية في إعادة تصميم المراقبة والتقييم بما يساير الخطوط العامة لنهج التقييم والتخطيط الشامل القائم على المشاركة، كما يجب عليه أن ينظر في بدائل أخرى لبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه المؤسسة المشرفة على المشروع.

68 - وفرضت البداية المتأخرة للمشروع، إلى جانب القيود اللوجستية وقيود الميزانية، ضرورة تعزيز الأنشطة في مناطق المشروع الجاري بدلا من مد نطاقها إلى مناطق أخرى.

المتابعة

69 - تتمثل أوضاع متابعة توصيات تقييم منتصف المدة فيما يلي: أنجزت خطة تنمية المياه في الإقليم في فبراير/شباط 2000. وانتهى العقد الموقع مع مستشار المياه في منتصف يناير/كانون الثاني 2000 ولم يجدد مرة أخرى. وفيما يتعلق بتوفير مياه نقية ومضمونة للقرى التي لا تتوافر فيها المياه، فتستمر أنشطة الحفر إلى جانب شراء كميات كبيرة من المضخات والمحركات. ومن بين 40 بئرا مفتوحة، بلغ عدد الآبار التي أنجزت حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 32 بئرا. واستكمل التوريد لإنشاء معمل مياه صغير في مقاطعة دودوما.

70 - وفيما يتعلق بالتوصية بإعادة تصميم المراقبة والتقييم باستخدام منهج التقييم والتخطيط الشامل القائم على المشاركة، فقد عمل خبير استشاري في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع المسؤول عن المراقبة والتقييم من أجل زيادة تماسك نظام المراقبة والتقييم، الذي دخل حاليا في مرحلة التشغيل. وقد تحسنت الصورة العامة للقرية، والتقارير المرحلية التي يجرى إعدادها بصورة منتظمة.

71 - وكانت عملية التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية في حاجة إلى إدخال تحسينات عليها من أجل تعزيز المشاركة وإشراك فرق حشد وتعزيز المجتمعات المحلية فيها بصورة أكبر. وتشارك هذه الفرق الآن في العمل، وتتلقى دعما في مجال النقل من المشروع ومجالس المقاطعات.

72 - ويجرى تعزيز المشروع، كما أوصى بذلك، في المقاطعتين مع التركيز على إنجاز الأشغال المدنية المقررة والتعبئة القاعدية وبناء القدرات. وفي ضوء الأوضاع المالية الصعبة التي نتجت عن العجز في التمويل المقابل، فإن المجتمعات المحلية، ومجالس المقاطعتين، وبدرجة أقل، يساهمان عينا، ونقدا، وبالعمل. وبغية مواجهة تجاوز التكاليف في الأشغال المدنية، لما كان مقدرا لها، طلبت الحكومة أن يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإعادة تخصيص موارد المنح وأن يوافق على تمديد تاريخ إقفال المشروع لمدة عام. والحكومة بصدد سداد المستحق عليها بصورة مطردة.

أوغندا – مشروع تنمية جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأيتام

بيانات المشروع	ديسمبر/كانون الأول 2000
منحة رقم	BG-009-UG
نوع المشروع	التنمية المجتمعية
المؤسسة المتعاونة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بملايين الدولارات الأمريكية
مجمل تكاليف المشروع	1.85
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	1.45
الجهة المتلقية (منظمة جهود المرأة الأوغندية لإنقاذ الأيتام)	0.40
استهلال مرفق (منحة BG-UG-SUP-003)	0.01
	بآلاف الفرنكات البلجيكية
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	50 000
المصروفات (%) حتى 22 أكتوبر/تشرين الأول 2001	100
الإقرار	1994/06/09
الاتفاقية	1994/06/17
سريان المفعول	1995/02/06
الإقفال	1999/06/30

وصف المشروع

73 – تتمثل أهداف المشروع في رعاية الأيتام من خلال التعزيز المؤسسي للمنظمة غير الحكومية الموجودة، وهي منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأيتام، ووضع أسس العمل في إطار هذه المنظمة للتنمية على نطاق واسع للأسر الريفية الفقيرة التي ترعى الأيتام وذلك من خلال التغذية الأسرية، والرعاية الصحية الأولية، والخدمات المجتمعية، والمشروعات الصغيرة، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

74 – وتتألف منطقة المشروع من خمس مقاطعات متباعدة هي: كومي، وليرا، ومازاكا، ومباراراً، وسوروتي. وتشمل المجموعة المستهدفة نحو 000 247 من اليتامى الفقراء وعددا كبيرا من أسر رعاية الأيتام في المناطق الريفية.

75 – وعناصر المشروع الثلاثة هي: الدعم المؤسسي للمقر الرئيسي الوطني لمنظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأيتام؛ ودعم فروع المنظمة في خمسة أقسام؛ دعم أسر الأيتام.

الاستنتاجات الرئيسية لتقييم الإنجاز

76 - للمشـــروع تأثـــير كبير على الأيتام والأسر الراعية لهم مثلما له تأثير على منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأيـــتام بوصـــفها مؤسسة ممكنا لها على الانتقال من منظمة غير حكومية محلية، تستهدف تحقيق الرفاه إلى جهة تقدم خدمـــات إنمائـــية متنوعة. وقد حل محل المساعدة المباشرة المقدمة إلى الأيتام نهج "الأسرة الشاملة". وبفضل الشبكات الائتمانـــية والادخاريـــة، حل محل تقديم منحة مساعدة، لمرة واحدة، التدريب المهني للأيتام وتعليمهم بالمدارس أنشطة رائـــدة في بناء القدرات/تعزيز الأسر الفقيرة الراعية لهم. وكان الدخل الأسري متفقا مع دخل أسر المجتمعات القروية الأوســـع. وقـــد ارتقـــى المشروع بثقافة الإدارة ووجهها صوب تشغيل المنظمة غير الحكومية بوصفها منظمة التعلم، بتركـــيزه علـــى أن يكون التدريب أثناء الخدمة في إطار التدريب الهيكلي للمجموعات القروية، الأمر الذي يولد الدخل ويـــزيد قدرات التشغيل، ويعزز في الأجل المتوسط من آفاق كسب سبل العيش على نحو أفضل. وأظهرت الإنجازات إمكانات النساء الريفيات المتطوعات وجعلت من المشروع نموذجا قابلا للتكرار.

77 - وقـــد ضـــيق من نطاق النجاحات المتحققة: الافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية للتنمية المؤسسية؛ وعدم استدامة الشـــبكات الائتمانية والادخارية، وأنشطة الرفاه، رغم أن أسعار الفائدة على القروض مرتفعة؛ وضعف قدرات التقييم. ويتعيـــن تعزيـــز إمكانـــات المستفيدين من المشروع، رغم ما حققته من نتائج مشجعة. ويتضمن تقرير التقييم عدد من التوصيات.

78 - تعتبر الرؤية المتماسكة وعملية التركيز على التخطيط الاستراتيجي ضرورتين من أجل مواصلة استراتيجيات أكثر نشاطا في حشد الموارد في الأجل القصير والمتوسط، واجتذاب المنظمات المدنية والقطاع الخاص.

79 - وينبغـــي ضـــمان اســـتدامة الشبكات الائتمانية والادخارية الخاصة بمنظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأيتام. وينبغي تكييف شروط وأحكام الادخارات والقروض مع طبيعة الواقع في المقاطعة، مثل نظم الرعي والإنتاج الزراعي فـــي الأراضـــي القاحلـــة فـــي حالـــة مقاطعة ليرا. وينبغي لإعداد التقارير المالية أن يعتمد على قاعدة بيانات بسيطة ومنخفضـــة الـــتكلفة ومحـــتوية على البيانات الأساسية من عملاء القرض مثل أوجه استخدامهم للقرض والتغيرات في أصولهم وخصومهم. وينبغي للتقارير أن ترصد على نحو أفضل أوضاع القروض متأخرة السداد والقروض المشكوك في استردادها أو القروض المعدومة، وأن تميز بين المدخرات الطوعية والجبرية. وينبغي وضع إجراءات المتابعة من أجل القروض متأخرة السداد تبعا للمستويات المختلفة لعدم السداد. وينبغي وضع المجموعات التي سددت بنجاح ثلاث دورات متتالـــية مـــن القـــروض تؤهل للانضمام إلى المؤسسات المالية الرسمية أو شبه الرسمية الأخرى (الاتحادات الائتمانية أو المصارف التجارية).

80 - وينبغي ألا تنقطع الرعاية التي تولى للدراسة الابتدائية والمهنية في المرحلة الثانية للمشروع.

81 - وبالـــنظر إلـــى أن القصـــور في تقدير التأثير يعزى إلى الافتقار إلى الخبرة في مجال المراقبة والتقييم، فإن ســـريان مفعـــول المـــرحلة الثانـــية ينبغي أن يعتمد على شغل هذه الوظيفة الشاغرة. ويجب على مخططي المشروع والوكـــلاء التنفيذيين ربط الأهداف بمؤشرات قياسية. ويجب جعل المراقبة والتقييم قائمين على المشاركة بصورة أكبر من خلال حلقات عمل التقييم اللامركزية وتدريب الأشخاص المرجعيين داخل المجموعات.

82 – وكـــان عـــباس كياروســـتامي المنتج السينمائي الإيراني المعروف عالميا، الذي زار أوغندا بناء على دعوة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في أبريل/نيسان 2000 قد أعد فيلما وثائقيا عـــن منظمة نساء أوغندا لإنقاذ الأيتام. وعرض الفيلم في مهرجان كان السينمائي الرابع والخمسين ضمن الأفلام التي تعرض خارج المسابقة، وكان أول فيلم يعرض لكياروستامي خارج بلاده.

أوغندا – مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في مقاطعة مازندي

بيانات المشروع	ديسمبر/كانون الأول 1998
منحة رقم	BG-015-UG
نوع المشروع	التنمية المجتمعية
المؤسسة المتعاونة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بملايين الدولارات الأمريكية
مجمل تكاليف المشروع	6.36
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	5.00
الجهة المتلقية (الحكومة)	0.85
المستفيدون	0.51
	بآلاف الفرنكات البلجيكية
منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	150 000
المصروفات (%) حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2001	100
الإقرار	1995/10/19
الاتفاقية	1996/01/17
سريان المفعول	1996/03/28
آخر إقفال	2000/06/30

وصف المشروع

83 – تمثلت أهداف المشروع في خفض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض بين أكثر فئات السكان الريفيين تضررا في مقاطعة مازندي، لاسيما الأطفال والنساء الحوامل؛ وتحسين الأوضاع الصحية والتغذوية واتباع نظام مستدام لإمدادات المياه والبنية الأساسية الريفية بغية العمل على تكراره، وتعزيز قدرات الإدارات المحلية على توفير خدمات الدعم، وزيادة الدخول الزراعية وغير الزراعية على السواء.

84 – وتشمل المجموعة المستهدفة 80% من سكان المقاطعة البالغ عددهم 000 44 أسرة ريفية أو 000 200 نسمة مع التركيز بوجه خاص على النساء.

85 – وبغية بلوغ الأهداف المذكورة آنفا، فقد تم تصميم العناصر التالية: دعم نظم الإدارة الصحية ويشمل تقديم الدعم إلى إدارات المقاطعة وإنشاء شبكة الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية؛ والمياه والإصحاح، الأمر الذي يستلزم حفر الآبار المفتوحة لتوفير مياه الشرب وبناء المراحيض؛ ودعم الإنتاج الزراعي بما في ذلك التدريب والإيضاحات العملية على الأنشطة الزراعية؛ وتقديم خدمات التنمية المجتمعية للتدريب على القراءة والكتابة؛ وشق الطرق الريفية للمجتمعات المحلية؛ وإدارة وتنسيق المشروع؛ والإشراف على إدارة المقاطعة والمراقبة والتقييم.

الاستنتاجات الرئيسية لتقييم الإنجاز

86 - يعرض التقييم التوصيات/الدروس الرئيسية التالية:

87 - في مواجهة عوامل التمزق الداخلية والخارجية التي شاعت خلال السنتين الأوليين كانت المتابعة السريعة للتوصيات أمرا حيويا فيما يتعلق بالإجراءات الحاسمة والتصحيحية التي اتخذتها الحكومة، والمقاطعة، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وينبغي لتصميم المشروعات المقبلة أن يسعى إلى تجنب التعقيد أو التبسيط المفرط، وعدم ملاءمة الفترة الزمنية، وعدم تحديد الأهداف والمراحل الزمنية بصورة واقعية.

88 - وفيما يتعلق بالتصميم المتمركز حول المبادرات المحلية، ينبغي لتقدير المشروع أن يعين بصورة واضحة إدارة اعتمادات التنمية المجتمعية. وينبغي وضع معايير الأهلية للحصول على هذه الاعتمادات من خلال عملية تشاورية وتشاركية تشرك في مرحلة مبكرة من التنفيذ فئات مختلفة من المستفيدين.

89 - وينبغي لأي أنشطة مقبلة أن تتوخى الوضوح في التعبير، فيما يتعلق بشكل الإطار المنطقي، عن هدف الأنشطة، ومؤشرات النجاح ووسائل التحقق. وينبغي لتحديد الحاجات والأولويات اتباع العملية التشاركية بإشراك المستفيدين والمنفذين.

90 - وينبغي للأنشطة الزراعية وتوفير الخدمات، إذا ما أبقى عليها بوصفها سمات التنمية في المقاطعة، أن تكون مصحوبة بالادخارات والائتمان بغية إضفاء الطابع التجاري عليها بصورة مطردة. وينبغي للتنمية الاجتماعية أن تؤكد على إمدادات المياه التي تظهر بقوة أنها تحتل الأولوية الأولى للمجتمعات المحلية.

91 - وكان النهج المتكامل للمجتمعات المحلية القائم على المشاركة فعالا في مواجهة الأنشطة المعقدة ومتعددة القطاعات، أي الصحة، والمياه والإصحاح، والطرق، والزراعة. ويتطلب تحقيق التأثير المطلوب تخطيطا منسقا بين قطاعات متنوعة وكذلك الأنشطة ذات الصلة مما يحقق تضافر الجهود المبذولة. كما يتطلب تنفيذ البرنامج المتكامل متعدد العناصر إطارا زمنيا أطول.

92 - ويتسم التنفيذ من خلال التخطيط اللامركزي على مستوى المقاطعة وإطار العمل الإداري القائمين بالكفاءة التكاليفية والاستدامة بقدر أكبر مما عليه الحال في الهيكل المستقل للمشروع، فالتكامل مع المبادرات الأخرى من جانب الحكومة أو للجهات المانحة يعزز الاستدامة. ومع ذلك، فالعامل الحاسم في تحقيق النجاح هو تجسيد المشروع لخطة سليمة للإيقاف التدريجي لتدخل الحكومة بما يكفل أن تتحمل المصادر المحلية سداد التكاليف المتكررة من الإيرادات المضمونة.

93 - وفي حين ينبغي للحكومة المحلية أن تجتنب إمكانات المجتمعات المحلية لتوفير العاملين في الصحة المجتمعية، ومشغلي مضخات المياه والمختصين بالتغيير للحد من التكاليف المتكررة، فمن الواجب مكافأة هذه الخدمات ودعمها بحوافز مناسبة. وتعتبر هذه الحوافز عاملا حاسما بوجه خاص في تعزيز شبكة المختصين بالتغيير. وينبغي الاستفادة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بما حققوه من فوائد وكفاءتها التكاليفية في مجال حفر الآبار

المفـتوحة وبـناء مصارف المياه بالاستعانة بهم والتدريب الجاري حاليا للجان تنمية إدارة الوحدات الصحية ومصادر المياه والمقاطعات الفرعية.

94 - وينبغـي لـتحديد الأهـداف والمراحل والميزانية أن يقوم على أساس مستوى التنمية قبل تنفيذ المشروع في المقاطعة وتنمية المجتمعات المحلية. وقبل مباشرة العمل في الاستثمارات "الضخمة"، فإن وضع الأساس لحشد العاملين والموارد، وتنفيذ الدراسات اللازمة واستثارة اهتمام المستفيدين يحتاج إلى فترة عامين.

95 - وفـيما يـتعلق بالمساعدة التقنية، على المدى القصير، لبناء القدرات المؤسسية في الوكالات المنفذة فقد كان الاحتياط المقترن بالمراقبة الوثيقة ضروريا. واتسمت المساعدة التقنية ، في مازندي، بأنها باهظة وأن تأثيرها متواضع.

96 - وفيما يتعلق بالمراقبة والتقييم، ينبغي للمسؤول عنهما أن يتمتع بالمؤهلات اللازمة وأن يمنح السلطات الخاصة بأداء وظيفته. وفي مازندي، يعتبر الوضع الوظيفي للموظف المسؤول عن الإحصاءات/المراقبة والتقييم أقل من مرتبة رؤسـاء الإدارات التنفـيذية المكلفيـن بتطبيق الخطوط التوجيهية للمراقبة والتقييم تحت إشراف المسؤول التنفيذي في المقاطعة.

97 - وتحـتاج الحكومـة المركزية والحكومة المحلية لمازندي إلى استثمار ودعم النتائج التي تحققت من الأنشطة السابقة والحفاظ على الزخم التنموي في المقاطعة. وقد تؤدى الاستثمارات الإضافية لبناء القدرات المؤسسية إلى تحقيق عائدات كبيرة في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمحلية.

المتابعة

98 - سـجلت مؤخـرا وحـدة التخطـيط، والمراقبة والتقييم تحسنا في الأداء. وتم الانتهاء إلى أن مرحلة المتابعة ضرورية لتعزيز الإنجازات واستثمار الإمكانات من أجل تحقيق عائدات كبيرة.

ثالثا – القانون الجديد للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والمرسوم الملكي

99 – كان تطوير استراتيجية الموارد، وتعبئة الأموال من الأنشطة الرئيسية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في السنوات السابقة من تاريخه. وقد تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعاونا وثيقا مع الحكومة البلجيكية في استثارة وتعزيز الوعى لدى مجموعة من البرلمانيين البلجيكيين بغية تمديد أجل عمل الصندوق البلجيكي إلى ما بعد عام 2000، ومن ثم حشد الموارد المالية الملائمة لذلك.

الأيام الإعلامية

100 – في أبريل/نيسان، ومايو/أيار 1998، تم في بروكسل الترتيب ليومين إعلاميين لعدد من البرلمانيين والشركاء/أصحاب المصلحة الرئيسيين، وصانعي القرار المنخرطين في أنشطة الصندوق البلجيكي. وأتاحت هذه الأحداث الفرصة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعزيز تعاونه مع السلطات البلجيكية في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي.

101 – وفي كلتا المناسبتين كان هناك تبادل مفيد للمعلومات فيما بين الشركاء المتنوعين للصندوق البلجيكي؛ أي، الحكومة البلجيكية، والإدارة البلجيكية للتعاون الإنمائي، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وتركز التبادل على أوضاع الإنجازات التي حققها البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي حتى الآن، واستراتيجية المرحلة الثانية، ومزايا المزاوجة بين قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنح البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بين البرلمانيين مفاده أنه ينبغي تجديد الصندوق البلجيكي وموارده وتعزيزه في مرحلة ما بعد عام 2000 وأن للصندوق الدولي للتنمية الزراعية دورا محوريا يضطلع به. وبهذا الصدد، تم الاتفاق على إيلاء مزيد من التأكيد على: تقييم أنشطة الصندوق البلجيكي؛ وتعزيز قدرات الإشراف على المشروعات ومتابعة التنفيذ؛ واستخدام وسائل الإعلام والاتصال لزيادة توعية الرأي العام؛ وتحقيق قدر أكبر من علاقات العمل الوثيقة مع وكالة التعاون الإنمائي البلجيكي؛ وبرامج التغذية الخاصة للمناطق شبه الحضرية.

102 – كما أحيط المشاركون علما بإنجازات البرنامج الخاص من أجل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر في الصندوق. وكما أكدت عملية التقييم الأخيرة التي قام بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فقد نجح هذا البرنامج في وضع الأساس لمشروعات الصندوق البلجيكي في البلدان المستهدفة في أفريقيا جنوب الصحراء، مثل مشروع تنمية منطقة لاكوستر – المرحلة الثانية في مالي، ومشروع النهوض بأحوال أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الحدية في جمهورية تنزانيا المتحدة.

103 – كما جرى استعراض طائفة شاملة من القضايا الخاصة بمشروعات الصندوق البلجيكي وهي: نسبة القروض إلى المنح في مجمل تمويل المشروعات؛ والأمن الغذائي الأسري للشرائح الاجتماعية المحرومة؛ وتعزيز القدرات المجتمعية المحلية؛ ودور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين؛ وخدمة الديون؛ والمحاصيل النقدية في مقابل محاصيل الأغذية؛ وتكنولوجيا مكافحة التصحر؛ ومواصلة استخدام نهج التقييم والتخطيط الشامل القائم على المشاركة واستقاء الدروس منه.

زيارات البرلمانيين البلجيكيين

104 – كجزء من عملية استثارة وتعزيز الوعي، وبناء على دعوة وزير الدولة البلجيكي للتعاون الإنمائي، في سبتمبر/أيلول 1998، فقد قام ستة من البرلمانيين البلجيكيين بزيارة مشروع تنمية منطقة لاكوستر – المرحلة الثانية، في مالي الذي يعود إلى مبادرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ويشترك في تمويله الصندوق البلجيكي. وقد صحب البرلمانيين البلجيكيين في زياراتهم ممثلون عن الإدارة البلجيكية للتعاون الإنمائي ومكتب وزير الدولة البلجيكي للتعاون الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ونظمت زيارة مماثلة لمشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي في أوغندا.

مشروع صياغة القانون الجديد للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة

105 – على أساس حملة التوعية العامة، عُرض القانون الجديد للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة على البرلمان البلجيكي للتصديق عليه في النصف الثاني من 1998. وتم التصديق على القانون الجديد في 9 فبراير/شباط 1999 حيث تقرر، وفقا للقانون الجديد، تعبئة مبلغ إضافي قيمته 10 مليارات فرنك بلجيكي على مدى عشر سنوات بحد أدنى قدره 750 مليون فرنك فرنك بلجيكي سنويا. وتتضمن المادة 6 من القانون الجديد مبادئ تحدد نطاق النشاط حيث اشترطت أن يكون تنفيذ البرامج التي يوجهها الصندوق، بموجب المهمة المنوطة به، متفقا مع المعايير التالية: ينبغي أن تنفذ البرامج في البلدان النامية المتسمة بانخفاض مستوى مؤشرات أداء التنمية فيها وفقاً للتقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية، مع إعطاء الأفضلية للبلدان التي يتركز التعاون الثنائي البلجيكي عليها خاصة فيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء. وبذلك، فقد أبقى القانون حتى الآن على نفس التركيز الشامل للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، أي تحسين الأمن الغذائي والتغذوى الأسري لأكثر فئات السكان هشاشة في البلدان التي تعانى من العجز الغذائي المزمن في أفريقيا جنوب الصحراء، في المناطق الريفية، والحضرية وشبه الحضرية. وقد أولي اهتمام خاص إلى: كفاية الإمدادات من الأغذية؛ والوسائل التي تضمن الحصول على الأغذية الكافية سواء من حيث الكمية أو النوعية؛ وتحسين البنية الأساسية الاجتماعية فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، والتعليم الأساسي. كما يجب على الصندوق البلجيكي تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات الوطنية/المحلية، وللمجتمعات المستفيدة بما يمكن هذه الأخيرة من الاضطلاع بمسؤولية المراحل المختلفة من عملية التنمية برمتها. ولتحقيق هذا التعزيز، فإن المشاركة هي العامل الرئيسي من مرحلة تحديد المشروع مرورا بمرحلة المراقبة والتقييم. وستحظى مشاركة النساء في عملية التنمية المجتمعية بالأولوية.

106 – كما شجع القانون الشراكات مع الأمم المتحدة أو الوكالات غير التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات البلجيكية غير الحكومية أو منظمات بلدان الجنوب التي تستطيع أن توفر الرؤية والخبرة التقنية في تحديد قبول الحلول ذات الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والأمن الغذائي الأسري في صفوف المجموعة المستهدفة من جانب البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي.

107 – ويجب في المستقبل العمل على بذل قدر أكبر من تعزيز التوعية العامة بظواهر الفقر، والتهميش، والجوع ونقص التغذية من خلال الحملات الإعلامية المنتظمة فيما يتعلق بالمشروعات – سواء في بلجيكا أو في البلدان الشريكة – من خلال إستراتيجية لوسائل الإعلام/الاتصال تخصص لها نسبة 1% من الميزانية السنوية. وهناك بعدان

إضافيان في القانون الجديد هما: تعزيز قدرات الإشراف على المشروعات/البرامج والمراقبة/التقييم؛ والتغذية والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق شبه الحضرية.

108 - وقد تم تعيين مجموعة عاملة للصندوق البلجيكي تشمل برلمانيين وممثلين عن المنظمات الدولية الشريكة، واتحادات المنظمات غير الحكومية، والإدارة العامة للتعاون الدولي من أجل اقتراح نهج استراتيجية يعتمدها الصندوق البلجيكي على أساس تقييم البرامج/المشروعات، والتي سيخصص لها 1% على الأقل من الميزانية السنوية. وستوفر المشاورات الدورية محفلا لاستعراض تقارير التقييم وستتولى ترتيبها المجموعة العاملة التي ستدعو الشركاء المؤسسيين والمحليين إلى المشاركة فيها. وستوصي المشاورات، في نفس الوقت، بتقييم مشروعات محددة.

109 - وبذلك، سيتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعاونا وثيقا مع الحكومة البلجيكية والوكالات المشتركة في البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي باستخدام موارد ملائمة في تشجيع أهداف البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، وفقا للمواد 2 و 5 و 6. وجرى كذلك اقتراح شراكة جديدة تشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر. وستحدد الاتفاقيات التكميلية بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشركاء الجدد أهداف الشراكة، وأدوار الشركاء فيما يتعلق بمجالات التعاون، والالتزامات الإدارية والمالية.

110 - وبصدور المرسوم الملكي دخل القانون حيز التنفيذ. وتعرض المادة 4 من التشريع ترتيبات المزاوجة مع منظمات الأمم المتحدة العاملة من خلال تقديم القروض. وهذا يعني في حالة مشروع يموله بصورة مشتركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي حدا أقصى بنسبة 45% لمشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي. وتوفر المزاوجة بين القروض والمنح فرصا للتأثير وكتلة حرجة كافية حتى تتمكن المخرجات المتولدة عن المنح إلى تحويل زيادات الدخول المتأتية من القروض الزراعية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تعزيز للأمن التغذوي والغذائي. كما اشترط المرسوم تقديم مقترحات المشروعات التي تعرض للتمويل المشترك من الميزانية المالية الجارية في موعد أقصاه 31 يوليو/تموز.

رابعا - إطار العمل الاستراتيجي المقترح للصندوق الدولي للتنمية الزراعية/البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة 2001-2011

111 - وفي أعقاب صدور القانون والمرسوم الجديدين، اقترح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إطار عمل استراتيجي جديد للفترة 2001-2011 أقرته الحكومة البلجيكية في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2000. والبنود الثلاثة الرئيسية لهذا الإطار هي: التأكيد المتزايد على الإشراف على المشروعات؛ وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتعاون بين الوكالات؛ والتساوق مع دورة مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويأمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يجرى الارتقاء بالاستراتيجية الأخيرة المقترحة من خلال إمعان النظر فيها وعبر النقاش الذي يشرك كل الجهات المعنية كما حدث خلال وضع استراتيجية المرحلة الثانية في وظيفتها النهائية.

ألف – الانتشار الجغرافي

112 – في مايو/أيار 2000، أقرت الحكومة البلجيكية قائمة نهائية تضم 25 من البلدان والمناطق، والأقاليم الشريكة، التي سيركز التعاون الثنائي البلجيكي أنشطته فيها؛ وهي: الجزائر، وبنغلاديش، وبنين، وبوليفيا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكمبوديا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وإكوادور، وأثيوبيا، وغزة والضفة الغربية، ولاوس، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، والنيجر، وبيرو، ورواندا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا، وفييتنام. ومع ذلك، وعلى ضوء سياسة التركيز هذه، والسياسة السابقة للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي فيما يتعلق بالبلدان المستهدفة، لا يزال من الواضح ضرورة التركيز على أقاليم فرعية محدودة لكي يكون نهج البرنامج أكثر نجاحا. وبذلك، ينبغي تعزيز العمليات الجارية في البلدان المستهدفة من جانب البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي والبالغ عددها 12 بلدا، مع توسيع المنطقة المستهدفة لهذا البرنامج بحيث تشمل ثلاثة بلدان إضافية هي بوروندي وموزامبيق والنيجر. واستند الاقتراح الداعي إلى تغطية 15 بلدا على تصنيف الأهلية الذي يضعه البرنامج باستخدام مجموعات متباينة من المؤشرات.

113 – والبلدان المؤهلة للتمويل المشترك من جانب البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي خلال الفترة 2001–2011 هي:

أنغولا
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
جمهورية الكونغو الديمقراطية
إريتريا
أثيوبيا
كينيا
مالي
موزامبيق
النيجر
رواندا
الصومال
جمهورية تنزانيا المتحدة
أوغندا

باء – المجموعة المستهدفة وتحديد الأهداف

114 – من بين البلدان الخمسة عشر المدرجة أعلاه، استهدفت مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي بصورة محددة أكثر الأقاليم الفرعية فقرا، وتوجهت ضمنها نحو البلدان التي تعاني من درجة عالية من انعدام الأمن

الغذائي، والسكان الريفيين المهمشين الذين تضيق أمامهم، إلى حد كبير، سبل الحصول على وسائل الإنتاج بما في ذلك الأراضي الزراعية والتكنولوجيا، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل، والخدمات المالية أو الاجتماعية. ويشمل هؤلاء: أصحاب الحيازات الضئيلة، والذين لا يملكون أية أراض، والأسر التي ترأسها النساء. وبذلك، يجب أن تتحدد أولا المجموعة المستهدفة من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي على أساس اختيار المنطقة الزراعية – الايكولوجية، وبعد ذلك، حسب الظروف الاجتماعية الاقتصادية، بعد إجراء تحليل شامل (مسح أساسي وتحليل مستمر خلال مرحلة التخطيط التمهيدي). وسيعتمد نهج تشاركي، ومتعدد القطاعات، ومتكامل، ومحكوم بالطلب، كما ستحدد الأهداف ذاتيا. (مثلا، اختيار الأنشطة الملائمة أو الهامة للنساء القرويات فقط عوضاً عن الاستبعاد الصريح للرجال).

115 – وقد برزت أهمية تحديد الأهداف ذاتيا بعد أن أصبح من الواضح أن الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية للنساء هي العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوى والصمود الاقتصادي لكل الأسر. ويتطلب بلوغ الأوضاع المطلوبة، تهيئة سبل حصول النساء على الأصول المادية والخدمات والمعرفة والتكنولوجيات وقيامهن بدور نشط في صناعة القرار. وهكذا فإن الوصية الرئيسية لأنشطة البرنامج المشترك ستظل منصبة على النساء والأطفال ورغم أنه من الأفضل أن تتماثل المجموعات المستهدفة من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، فإن عناصر البرنامج المشترك قد تمتد إلى عدد أكبر من المستفيدين المهمشين اقتصاديا واجتماعيا داخل نفس المجتمعات المحلية.

جيم – المشاركة والتمكين والملكية

116 – وسيعمل الأسلوب التشاركي ابتداءً من التصميم مروراً بالتنفيذ على: تسهيل تحديد دقيق للأهداف؛ وضمان التساوق مع استراتيجيات التصدي أو المحافظة على الحياة التي يتبعها المستفيدون؛ وتعزيز بناء قدرات المجتمع المدني وأجهزة الحكم المحلي؛ وتشجيع استدامة المشروعات. ومتابعة لتدابير تعزيز مساءلة تجاه المجتمع المدني التي استهلت خلال المرحلة الثانية، سيجري ترسيخ تقاسم المسؤوليات بين أجهزة الحكم المحلي والمجتمعات المحلية بصورة تدريجية.

دال – نهج البرنامج المتكامل: القضايا الاجتماعية في مقابل القضايا الاقتصادية

117 – إن التعريف المقبول على نطاق واسع للأمن الغذائي هو تمتع كل الناس وفي كل الأوقات بالقدرة على الحصول على الأغذية اللازمة لحياة وافرة الصحة. ومتابعة لهذا الهدف الذي تفوق أهميته أي هدف آخر، يدعم الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، داخل إطار مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال عناصر الرعاية الصحية الأولية، والإصحاح، وإمداد البيوت بالمياه. ورغم أن زيادة المتاح من الأغذية على المستوى الوطني أو الإقليمي، أو القرى المحلية ييسر سبل الحصول على الأغذية على مستوى الأسر، فإنها لا توفر ضمانات لتحقيق ذلك: فالعامل الحاسم هو قدرة الأسرة على إنتاج الأغذية بنفسها أو امتلاكها القدرة الشرائية للحصول عليها من خلال الأسواق.

118 - وهناك حاجة ملحة للتكامل القطاعي الذي يتيسر لا بالمزاوجة بين قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنح البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي فقط وإنما أيضا من خلال التعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية من منظور المهمة المنوطة بكل منها ومجالات خبرتها. ويمكن نقل الحلول الابتكارية التي توجد خارج نطاق التركيز الجغرافي للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة وتكرارها بنجاح داخل المنطقة المستهدفة. وبالمثل فإن الخبرات والمعارف المكتسبة في إطار الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة يمكن أن تعود بالفائدة على المناطق الواقعة خارج نطاقه الجغرافي. وبهذه الطريقة، يمكن العمل على تكامل الجهود وتضافرها في جميع الأنشطة التي تمولها الجهات المانحة في البلدان التي يستهدفها البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي.

هاء - السكان والصحة الإنجابية

119 - ستحقق استراتيجية 2001-2011 مزيدا من التعزيز لتوحيد مستلزمات الصحة الإنجابية لتحسين قاعدة الموارد البشرية التي طبقت كبعد جديد اعتبارا من 1995 فصاعدا. وفي هذا الإطار، فإن دخول صندوق الأمم المتحدة للسكان كشريك جديد للبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي يتسم بأهمية خاصة.

واو - مرض الإيدز والروابط مع الفقر

120 - يُفاقم الإيدز من الفقر كما أن الفقر يزيد من حدة تعقيدات المرض، نظرا لأن رداءة الإصحاح وقلة إمدادات المياه وسوء التغذية المزمن تلحق الضرر بنظم المناعة في الإنسان. وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تضررا بمرض الإيدز إذ يصل عدد المنكوبين به إلى نحو 25 مليون نسمة. وتغير الوفيات المبكرة بسبب الإيدز لمن تتراوح أعمارهم بين الثلاثينات أو الأربعينات من الأوضاع الديموغرافية في أفريقيا جنوب الصحراء: حيث أنها تذهب بثلث الشباب والشابات؛ وتؤدى إلى فقدان عدد كبير من الأطفال تحت 15 سنة لأحد الأبوين أو لكليهما. وفي إطار نظم العائلة الممتدة، تتحمل الريفيات أو رئيسات الأسر مهمة توفير الرعاية الأولية للأطفال من أيتام مرض الإيدز. ولما كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لا يمتلك آلية لتمويل أنشطة دعم التصدي لمرض الإيدز، فإن شراكته مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ذات أهمية خاصة. على أن خطورة القضية تجيز تعيين مخصص مالي منفصل من موارد الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة خارج البرنامج العادي.

خامسا - أسلوب العمل

121 - فيما يتعلق بالعمليات، تقتضي المزاوجة بين قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنح البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي تصميما مشتركا للبرامج/المشروعات؛ والامتثال لسياسات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والقواعد واللوائح ذات الصلة بالاستراتيجية الشاملة؛ وإعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان المستهدفة؛ وتطبيق الشروط العامة للإقراض المتبعة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والمشاركة في عملية الاستعراض الداخلي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (لجنة الاستعراض التقني، لجنة العمليات والاستراتيجية)؛ وإشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال المؤسسات المتعاونة أو الإشراف المباشر في عدد محدود من الحالات.

122 – ومـــن المتوقع أن تستند *الاتفاقية الإطارية* مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الاتفاقية الأولى والاتفاقية التكميلية (باللغة الإنجليزية) بين الصندوق والحكومة البلجيكية. وستجسد هذه الاتفاقية المبادئ التالية: الحاجة إلى تطبيق سياســات وإجــراءات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات والبرامج واضطلاع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالمسؤولية النهائية عن إدارة المشروعات والإشراف عليها وتقييمها تجنبا لازدواج المسؤولية.

ألف – تصميم المشروعات

123 – ينبغي النظر إلى ما يلي في إطار دورة مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

124 – ستتبع دورة مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، توافقا مع الدورة الجديدة لمشروعات الصندوق الدولـــي للتنمـــية الزراعية، نهجا تشاركيا، مع المجتمعات المحلية المستهدفة التي تتحمل المسؤولية الشاملة ابتداء من التشـــخيص والتصـــميم والتنفيذ إلى المراقبة والتقييم. وبغية تيسير هذا النهج، خلال المرحلة الاستهلالية للمشروع التي تســـتغرق عامـــا واحدا، فستوفر دورة المشروعات: (i) تدريب موظفي الحكومة والمنظمات غير الحكومية؛ (ii) حشد وتوعـــية وتدريـــب المســـتفيدين؛ (iii) إجـــراء تحليل تفصيلي للأوضاع من خلال مسح العينات، وتقدير الاحتياجات، والـــتقدير الريفـــي القـــائم على المشاركة؛ (iv) صياغة استراتيجية جيدة التحديد وخطة عمل تفصيلية محبذة بميزانية وعرضها على حلقة عمل سنوية.

125 – وعلـــى ضوء الدروس المستفادة في الماضي، سينصب مزيد من التركيز على التوجه نحو نهج عمليات يتسم بالاســـتمرارية والمـــرونة. وعلى ذلك، فإن خطط العمل والميزانيات السنوية ستحدد ترتيب الأولويات بصورة دورية للأنشـــطة المحكومـــة بالطلب التي تخلف أكبر الأثر على الأمن الغذائي والتغذوي الأسري والتي تؤدى إلى مستويات أعلـــى مـــن الدخـــول التي يمكن التصرف فيها. وستكون هذه الخطط والميزانيات مهيأة للتكيف، بصورة ملائمة، مع الظـــروف المتغـــيرة، بغـــض النظر عن الأهداف الأصلية للمشروعات. ومع ذلك، تتطلب إدارة هذه المرونة مراقبة وإشرافاً فعالين.

126 – وستتضـــمن وثـــيقة التصميم ما يلي: مؤشرات لتقدير التأثير، وقضايا السياسات والقضايا المؤسسية، وإرساء الشراكات، وإمكانات تكرار المشروعات.

التكامل والمشاركة

127 – يعتـــبر التكامل، تعريفاً، سمة أساسية من سمات مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي وهو يرمي إلـــى تحقـــيق التكافل والتعزيز المتبادل للعناصر المختلفة. ويستلزم نهج اللامركزية والتشاركية في تنفيذ المشروعات الارتقـــاء بقـــدرات التخطيط والإدارة والإشراف على مستوى الحكم المحلى أو المستوى المجتمعي جنبا إلى جنب مع توفير اعتمادات المنح من خلال مؤسسات الحكم المحلي والمجتمع المدني.

128 – وســـتعتمد مـــثل هذه الإدارة على إنشاء آليات التنسيق، من خلال المؤسسات القائمة، بين عناصر المشروع، وبين القطاعات وداخلها، والذي يتحمل مسؤولية كل عنصر منها مدير القطاع المعنى. ورغم أن التعاون بين القطاعات أمر حاسم، فهناك حاجة لتحديد مدير ووزارة رائدة لكل قطاع.

129 – ويعتبر نظام المراقبة والتقييم المعتمد على العلاقة بين محصلة المدخلات والمخرجات والنتائج أداة إدارية رئيسية لموظفي المشروعات والمستفيدين منها. كما أن جودة جمع وتحليل بيانات تخصيص الموارد والمخرجات الناتجة، والتأثير المتحقق فيما يتعلق بالكفاءة التكاليفية والاستدامة وإمكانية تكرار المشروعات هي من العناصر الأساسية لاتخاذ القرارات الإدارية في الوقت الملائم.

130 – وينبغي لنظام المراقبة والتقييم لمشروع من مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي أن يدرج مشاركة المستفيدين لا كمجرد عنصر في جمع البيانات بل أيضا في تحديد ووضع المؤشرات الرئيسية في المراحل المبكرة الأولى من عملية تحديد المشروع.

131 – ويستلزم الإشراف على الأمن الغذائي والتغذوي الأسري، وهو جزء لا يتجزأ من المراقبة، التجميع المستمر للمعلومات باتباع أسلوب سهل وغير مكلف. والهدف الأساسي هو تحديد مدى تعزيز أوضاع الأمن الغذائي والتغذوي الأسري داخل المجموعة المستهدفة. ويعتمد هذا التحديد على مؤشرات أنثروبومترية أساسية لسوء التغذية في مرحلة الطفولة في التقييم القاعدي للمشروع، وتقييم منتصف المدة، والتقييم النهائي، مع جمع هذه المؤشرات في نظام لمعلومات الصحة. ويستلزم تطوير هذا النظام التدريب وبناء القدرات. وسيفرض تصور التأثير الناشئ إجراء تعديلات محددة على الأنشطة.

باء – الإشراف على البرامج والمشروعات

132 – يعتبر إشراف المؤسسات المتعاونة إحدى سمات نهج برامج البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، التي أشرف على معظمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وكانت نوعية إشراف هذا المكتب ممتازة، وبالإضافة إلى ذلك فقد قام أثناء عمليات الإشراف بإنشاء قاعدة معارف واسعة وشاملة للتاريخ التشغيلي والسياسات والاستراتيجيات. ومن المتوقع توعية المؤسسات المتعاونة الجديدة مثل البنك الدولي، في إطار تنفيذ استراتيجية البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي.

133 – وسيستمر التركيز الخاص على التقييم، الذي استهل خلال المرحلة الثانية، بالاعتماد على مجموعة مختارة من الأدوات.

جيم – الأدوات التشغيلية

134 – تأخذ الشراكة المقترحة بين الصندوق/البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي دورة مشروعات الصندوق وأدوات العمل ذات الصلة كمقدمة أساسية لعملها، غير أنه ينبغي القول بأن الصندوق يعتبر موارد البرنامج التكميلية عنصرا مكملا للموارد العادية، وأن الموافقة على التمويل المشترك لمنح البرنامج المشترك على أساس كل مشروع على حدة ستجرى على أساس إجراءات الحكومة البلجيكية اتساقا مع القانون الجديد للصندوق البلجيكي. وبالنظر إلى الطبيعة المحددة لهذا البرنامج المتكامل، تستحق الأدوات التالية، من جملة أمور أخرى، اهتماما خاصا.

إطار العمل المنطقي

135 - يعتبر إطار العمل المنطقي الذي اعتمده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كأداة معيارية في إدارة المشروعات في حافظة الصندوق، نموذجا، بالدرجة الأولى، لأسباب ونتائج أثر أنشطة المشروعات على المستفيدين. ولما كان إطار العمل المنطقي يوضع في مرحلة التصميم، فهو يحدد بوضوح مخرجات المشروع (السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بتسليمها)، والأنشطة (الأسلوب الذي يتبع في تسليم السلع والخدمات، مثلا عن طريق المساعدة التقنية، والبنية الأساسية المادية)، وقبل كل شيء، الأثر المتوقع لهذه المخرجات على المستفيدين (الهدف من المشروع)، وذلك بالاستناد إلى بعض الاشتراطات والافتراضات الحرجة. كما يحدد إطار العمل المنطقي معايير أساسية ومؤشرات لمراقبة تأثير المشروعات. وتعتمد الفائدة المترتبة على استخدام الأداة على درجة المشاركة ومراعاة آراء كل المعنيين بالمشروع؛ وهذا الاستخدام هو عملية جماعية تتطلب قيادة جيدة، ومهارات تسهيلية.

النهج التشاركي الشامل للتخطيط والتقييم

136 - تم بصورة منتظمة اعتماد النهج التشاركي الشامل للتخطيط والتقييم، وهو نهج في تقدير وتخطيط وتقييم مشروعات التنمية المركبة، في كل دورة من دورات مشروعات البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي؛ كما طبقه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في التخطيط لسبعة مشروعات يشترك البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي في تمويلها. وهذه المشروعات هي:

- تشاد: (i) مشروع التنمية الزراعية في وادي كانم؛
  (ii) صياغة/تقدير عنصر الصحة الاجتماعية في مشروع الأمن الغذائي في شمال إقليم غويرا.
- أثيوبيا: (i) برنامج الإنعاش للمناطق المتضررة من الجفاف؛
  (ii) المسح القاعدي لمشروع تقديم الائتمان والتنمية التعاونية في الإقليم الجنوبي (عنصر إمدادات المياه، والصحة، والإصحاح الأساسي)؛
- كينيا مشروع مساندة مجموعات المزارعين والمجتمعات المحلية؛
- أوغندا (i) مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في قسمي هويما وكيبالي؛
  (ii) مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في قسم مازندي.

137 - وقد طبق المنهج التشاركي الشامل للتخطيط والتقييم، الذي كان يعرف أصلا باسم منهج المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج في أفريقيا وآسيا اعتبارا من 1989 فصاعدا من جانب عدد من المنظمات المختلفة، بما في ذلك، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وصندوق إنقاذ الأطفال، ومنظمة البعثات الطبية (وهي منظمة طبية هولندية غير حكومية) ومعهد الطب الاستوائي البلجيكي.

138 – وبغـية ترويج تطبيق النهج المذكور على نطاق واسع أوكل البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي إلى معهد الطب الاستوائي البلجيكي مهمة إعداد دليل للتدريب بعنوان"النهج التشاركي الشامل للتخطيط والتقييم" الذي أصبح الآن متاحا أمام كل المنظمات الشريكة والموظفين الميدانيين.

البحوث التشغيلية

139 – ومع سعي استراتيجية البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي إلى تعزيز عملية التقييم، فإنها ستعمل أيضا على تدعـيم مسار البحوث التشغيلية، الذي استهل خلال المرحلة الثانية. والهدف الرئيسي من هذا المسار هو تحسين أوجه أداء المشـروع بشأن القضايا التي تتجاوز نطاق مهام موظفي إدارة المشروع كما تم تحديدها من خلال نظام المراقبة والتقييم.

مراجعة الحسابات

140 – يـتولى مـراجعة كشوف الأموال المتاحة مراجع حسابات خارجي هو مؤسسة برايس ووترهاوس. ويعد هذا الـتقرير فـي نهايـة كل سنة، ويبين تفاصيل الموارد المتاحة للالتزامات والمنح. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع مكتب مراجعة الحسابات الداخلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالمراجعة الدورية للحسابات الداخلية لتقدير:

- مـدى الامتـثال للأهـداف التي وضعها الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وسياساته، ولوائحه، واتفاقياته، وإجراءاته؛
- مدى الكفاءة التي تدار بها عمليات الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة واعتماداته؛
- مدى سلامة ونزاهة المعلومات المالية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

تنمية المعرفة والإدارة

141 – للـبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي متطلبات خاصة فيما يتعلق بالمساءلة والتقارير مثل رفع تقرير سنوي منتظم إلى البرلمان البلجيكي من خلال الحكومة البلجيكية. ويتطلب تعزيز مسار إدارة المعرفة ما يلي:

- نشـر وتبادل المعرفة بشأن المهمة المنوطة بالبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي في التخفيف من وطأة الفقر من خلال نهج متكامل متعدد القطاعات وتحسين أوجه أداء المشروعات والبرامج من خلال استيعاب الخبرة، والإثراء المتبادل؛
- حلقـات العمل/حلقات التدارس السنوية أو الدورية لاستعراض البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي التي تـتم بمشاركة المستفيدين وموظفي المشروع والشركاء (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف الشعبي) مما يوفر محفلا لتحليل الأثر وتبادل نتائج البحوث التشغيلية؛ مثال ذلك، حلقة العمل التي عقـدت في كمبالا، أوغندا، في الفترة 17–21 يونيو/حزيران 1994. ومن الممكن عقد حلقات العمـل/الـتدارس هـذه بالتزامـن مـع اجتماعات الاستعراضات السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

- نشـــر اســـتنتاجات حلقتي التدارس بشأن تطوير استراتيجية البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي اللتين عقدتا في نيروبي (29 – 30 مايو/أيار 1996) وفي روما (20 – 21 يونيو/حزيران 1996)؛
- البحوث التنفيذية المنصبة على الأمن الغذائي والتغذوي الأسري؛
- الإشراك الفعال لوحدة دعم البرامج في دورات المجموعة العاملة للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة التـــي تعقـــد فـــي بروكسل، وزيارات البرلمانيين البلجيكيين إلى مناطق المشروعات للتعرف على تأثير المشروع بصورة مباشرة؛
- اســـتثارة الوعـــي العـــام فـــيما يتعلق بتأثير الأمن الغذائي والتغذوى الأسري، وبناء القدرات، والتمكين والاســـتدامة، بهـــدف تشـــكيل رأى عـــام بلجيكـــي موحد وذلك من خلال استخدام الإذاعة والتليفزيون والصحافة.

دال – تخصيص الموارد

142 – تقـــرر، فـــي أعقاب المفاوضات والمناقشات التي جرت مع الحكومة البلجيكية، الإبقاء ، إلى حد كبير، على تخصـــيص الموارد في البرامج المقبلة على ما هو عليه، مع الأخذ في الاعتبار الواجب حجم الحافظة القائمة ومستوى المـــوارد البشرية التي يحشدها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومع ذلك، سيوزع نفس القدر من الموارد على عدد كبـــير من شركاء البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي (15). ومن المقدر أن تصل قيمة مساهمة بلجيكا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي، في إطار التجديد الخامس للموارد (ثلاث سنوات)، إلى نحـــو 16.0 مليون دولار أمريكي، وهو ما يكمل مساهمتها في الموارد العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية البالغ قدرها 9.3 مليون دولار أمريكي على مدى نفس الفترة.

143 – وبافـــتراض أن إجمالـــي مســـاهمة بلجيكا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي سيبلغ قرابة 16.0 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات، فقد يكون من المنطقي توقع أن العدد الكلي للمشروعات الجارية الموجودة في ذخيرة المشروعات سيبقى في حدود 18–19 مشروعا خلال السنوات الخمس الأولى للمـــرحلة الجديـــدة. ومـــن المتوقع أن الميزانية الإدارية السنوية التي تغطى تكاليف تصميم المشروعات (مشروع أو مشـــروعين جديديـــن ســـنويا)، وإدارة منح المشروعات، والإشراف عليها، والتكاليف ذات الصلة بالوكالات الشريكة، والتكالـــيف العامـــة غـــير المباشـــرة، على ما هي عليه، أو قد تتعرض لخفض محدود بالقياس إلى ما كانت عليه في الماضـــي، وستضـــمن المراقـــبة المنتظمة للميزانية الحفاظ على حد أقصى نسبته 12% فيما يتعلق بإجمالي الميزانية الإدارية التراكمية كنسبة من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية التراكمية.

144 – ومـــن المـــتوخى لمـــبلغ التمويل المشترك البالغ 16.0 مليون دولار أمريكي أن يلعب دورا حافزا كجزء من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات البالغ نحو 50.0 مليون دولار أمريكي لضمان الكتلة الحرجة المطلوبة على تحويـــل نمـــو الدخـــل إلـــى أمن غذائي أسري أكبر. وعلى مدى الفترة 2001–2011، ستغطي هذه الشراكة عدداً من المستفيدين يتراوح بين 1.5 إلى 2 مليون مستفيد.

هاء – السعي إلى تحقيق الاستدامة

145 – يدعو المرسوم الملكي الصادر في أبريل/نيسان 2000، والمتعلق بالصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة إلى أن تأخذ عمليات تقدير المشروعات في الاعتبار، وضمن جملة أمور، القدرة على توليد تأثير دائم؛ أي استدامة المشروعات. وقد أبرز سجل خبرة مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة حتى الآن عددا من الشروط الضرورية لتحسين استدامة الأنشطة، من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي أو المؤسسي أو الإيكولوجي.

146 – والشواغل الرئيسية الأولى هي: تكيف المشروعات مع واقع ميزانيات الحكومات المحلية؛ وتركيز التمويل بصورة دقيقة على استراتيجيات التصدي والبقاء للأسر الريفية الفقيرة، وعلى العمليات التشاركية الأصلية التي ترتكز عليها بالنسبة لهم.

147 – وقد يكون من المستصوب استراتيجيا، بالنسبة لبعض المشروعات التي برهنت صياغتها الأصلية على صلاحيتها، تعزيز التقدم المحرز في السنوات الست أو السبع الأولى بمرحلة ثانية تدعم الخدمات الاجتماعية على مستوى الأقسام في البلدان المستفيدة. وكان مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في قسم مازندي في أوغندا مثالا جليا على ذلك، حيث كان من الضروري استثمار إنجازات المرحلة الأولى وتعزيزها حتى يمكن تجنب حدوث تراجع كبير في الزخم التنموي.

148 – والمشاركة المنتظمة للمجموعة المستهدفة في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصحة المنشأة في إطار المشروع من خلال رابطات المنتفعين هي العامل الأساسي في تحقيق الاستدامة طويلة الأجل للمجتمع المحلي والأسرة. ووفقا لذلك، فالخيارات التكنولوجية منخفضة التكلفة إلى جانب تكاليف التشغيل والصيانة المنخفضة ضرورية، على أن يساندها التدريب المناسب على المهارات والإدارة.

149 – ويعتبر تحقيق الاستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية، على نفس القدر من أهمية استدامة المشروعات، إن لم تكن أكبر، حيث ترتبط بها سبل عيش فقراء الريف. وتتضمن التدابير الوقائية الضرورية برامج صون المياه والتربة والتدابير الأخرى لمكافحة التدهور والتصحر، مثل استخدام محاصيل الخضر والمحاصيل البستانية، وأصناف المحاصيل المقاومة للجفاف مثل الكسافا، والبطاطا الحلوة، واليام، ويام جوز الهند، وزراعة الأشجار متعددة الأغراض التي تنتج الفاكهة والعلف والحطب؛ وشبكات الري بالراحة التي يتولى صيانتها صغار المزارعين والتي تكفل مد فترة موسم زراعة المحاصيل والإمداد بالأغذية.

سادسا – شركاء البرنامج المشترك

ألف – صندوق الأمم المتحدة للسكان

150 – يلعب صندوق الأمم المتحدة للسكان دورا خاصا في دمج البعد الخاص بالسكان في التنمية المستدامة من خلال السياسات والبرامج الخاصة بالصحة الإنجابية بما في ذلك التخطيط الأسري، ومن خلال تحسين أوضاع النساء والفتيات الريفيات. وبذلك يجري التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه النساء بوصفهن مديرات للموارد الزراعية.

باء – منظمة الصحة العالمية

151 – يعود تاريخ التعاون مع منظمة الصحة العالمية إلى تاريخ الاتفاقية الأصلية مع الوكالات المشاركة، الذي تحسن بصورة كبيرة في أعقاب التوقيع في ديسمبر/كانون الأول 1996 على الاتفاقية التكميلية بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية. وقد عقدت دورات إعلامية لإثارة الوعى في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف في فبراير/شباط 1998. وكانت إدارة تعزيز التعاون مع البلدان، هي الإدارة التي تعنى، في الماضي، بقضايا التعاون. وبعد عملية إعادة التنظيم، أصبحت الإدارة الجديدة للصحة في التنمية المستدامة هي الإدارة التي تضطلع بالدور التنسيقي. ويتصل أحد العناصر في إدارة الصحة في التنمية المستدامة بالروابط القائمة بين الصحة والقوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وآثارها على السياسات والتخطيط. وبمقدور هذه الشراكة استثمار الخبرة الغنية المتجمعة لدى الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة فيما يتعلق بالأسلوب الذي تستطيع به مشروعات تعزيز الإنتاج والدخول الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر، أن توفر قاعدة للمبادرات الصحية. وتعزز الصحة، بدورها، الأثر الإنمائي على المستفيدين. وتشكل البرامج التغذوية مدخلا آخر للتعاون المشترك، وسيجرى تنظيم دورات إعلامية/إثارة الوعى في الأقاليم.

جيم –الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

152 – يتيح الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والائتلاف الشعبي إمكانيات كبيرة لتضافر الجهود في متابعة نهج سبل العيش المستدامة المعتمد على تيسير حصول الشرائح الاجتماعية المحرومة على الأصول المادية بما في ذلك الأرض والأمن الغذائي والتغذوى. كما أن هذه القدرة تعزز من صمود الريفيين الفقراء في وجه الهزات الزراعية وحالات الطوارئ، كما تمكن المنتجين من استخلاص الدخول غير الزراعية من خلال الاستثمار في مرافق التجهيز بعد الإنتاج وفي المشروعات الصغيرة . وتعزز هذه الشراكة دور النساء بوصفهن حارسات الأمن الغذائي الأسري، والقائمات على إعداد الطعام، وتخصيص الأغذية. ويتناسب نهج المجموعات المتكامل، الموزع على نماذج نمطية، والهادف إلى تحقيق التأثير على مستويات متعددة، مع نهج البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي بشكل جيد. وهناك أربع مجموعات من الموضوعات الرئيسية المتوخاة تشمل سبعة نماذج نمطية. وستتحدد الأنشطة المعنية المستندة إلى المعرفة على أساس الأثر على مستوى الأسرة، وإمكانات التكرار. ومن بين أوجه التنفيذ تعزيز التحالف بين الحكومات والمجتمع المدني بما يعزز من فعالية المجتمع المدني في التنمية المعتمدة على العون الذاتي.

دال – المنظمات غير الحكومية

153 – سيشـــرك البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي المنظمات غير الحكومية كشريك كامل في دورة المشروعات بكاملهـــا، منذ المراحل المبكرة الأولى لتحديد المشروعات. وسيتم تعزيز أو تنشيط اللقاءات والاتصالات مع المنظمات البلجيكـــية غـــير الحكومية (عبر اتحادات المنظمات). وتشكل الشراكة الناجحة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصـــندوق البلجيكـــي للمحافظة على الحياة وصندوق التعاون الإنمائي في تحديد، وصياغة وتنفيذ مشروع في أنغولا بصورة مشتركة مثالا يقتدى به.

هاء – معهد الطب الاستوائي

154 – وافـــق معهـــد الطب الاستوائي، في أنتويرب، على تقديم خدمات استشارية إلى مشروعات البرنامج المشترك للصـــندوق البلجيكـــي. وتشـــمل هـــذه الخدمات، من جملة أمور أخرى، تصميم وتخطيط وتقييم المشروعات؛ وتقديم مقـــترحات وتنقـــيح وثائق المشروعات فيما يتعلق بقضايا التغذية والصحة والمياه والإصحاح، والنهج التشاركي. كما يمكن للمعهد أن ينخرط في إعداد كتيبات تدريبية.